

SÜLEYMAN
3
1

ط کانی علی ملافا

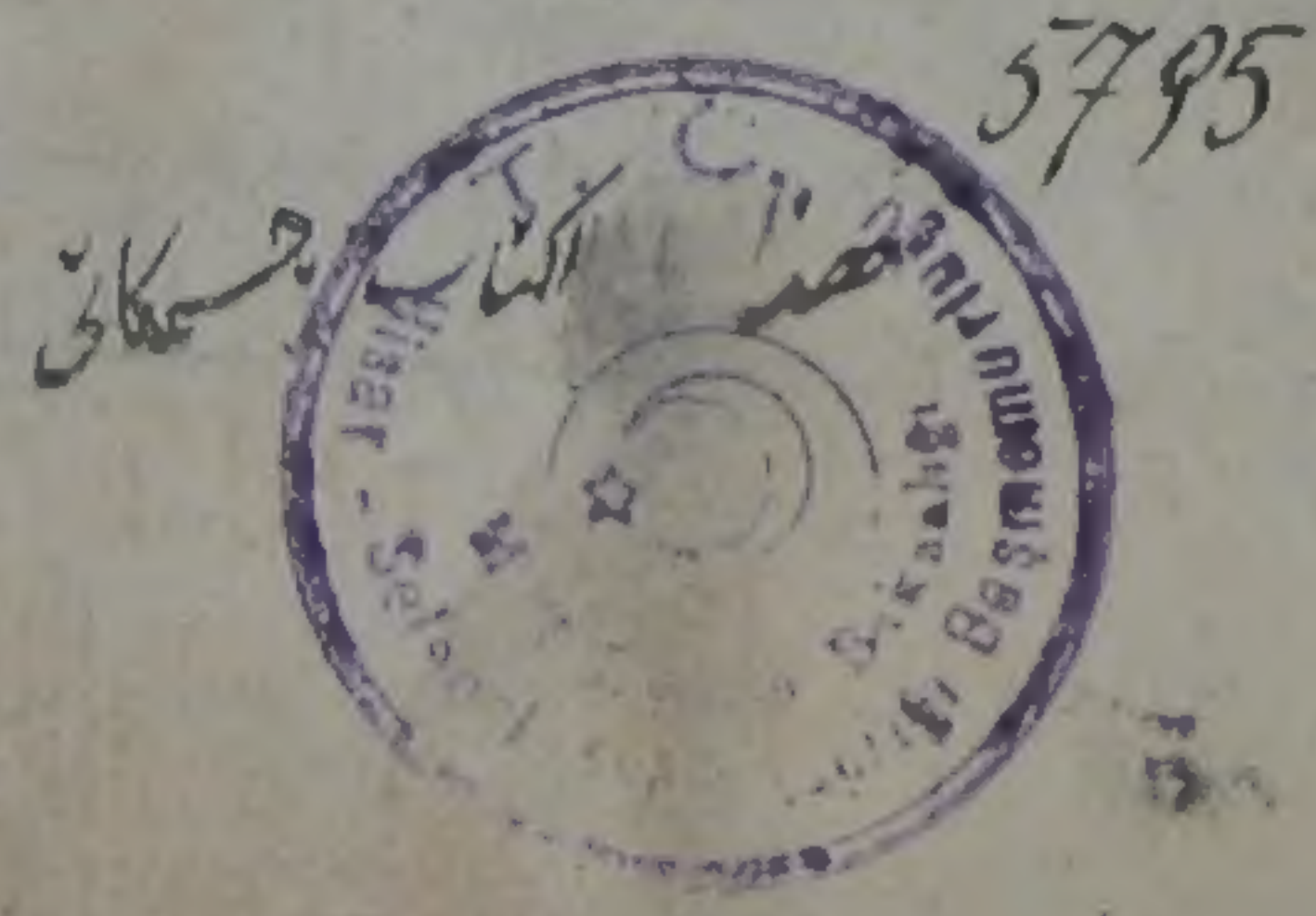
۹۵۷

ط کانی علی ملافا

۹۵۷

۹۵۶

حقيقة انسان الحيوان الناطق ١	حقيقة فرس الحيوان الصالح ٢	حقيقة بغل الحيوان الشامخ ٣	حقيقة ابل الحيوان الرعاف ٤
حقيقة بق الحيوان الخمار ٥	حقيقة غنم الحيوان النقا ٦	حقيقة لاد الحيوان المفترس ٧	حقيقة الدب الحيوان العاوي ٨
حقيقة شغال الحيوان وقورعه ٩	حقيقة الف الحيوان البعاري ١٠	حقيقة الكلب الحيوان النابخ ١١	حقيقة الطوق الحيوان المواء ١٢
حقيقة الارنب الحيوان الضئيل ١٣	حقيقة الظبي الحيوان الضبابخ ١٤	حقيقة الثعلب الحيوان الضبابخ ١٥	حقيقة القرد الحيوان الضحك ١٦
حقيقة الخنزير الحيوان قاصع ١٧	حقيقة الفم الحيوان سجع ١٨	حقيقة الفراب الحيوان الفب ١٩	حقيقة الباز الحيوان حرم ٢٠
حقيقة الديك الحيوان سماع ٢١	حقيقة الدجاجة الحيوان وقورق ٢٢	حقيقة العنقاء الحيوان طويل العنق ٢٣	



صاحب
محمد امين افندي

بسم الله الرحمن الرحيم

ملا فزاری

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواء وغيره القادر باختياره

شده وغيره والفعلية على محمد الذي أنشأ به نبيه وامره **باب**

فان كان الشيخ الامام قدوة الحكماء الميامين انتم الذين ابهرت بطلان

نراه وجعل الخيرة مثواه المشهور بابا ساجدي ما كان على بعض الاخوان

مقدرا على بعضهم بستر اريد ان اكتب بالاسم اوراقا لتزيت قسره

وتعم بستره واسم بغير المبشرين والموقعين **باب** اساجدي **باب** اساجدي

اصطلاحا يجب تحضاره بالبدن اذا اراد ان يشيع في شئ في العلوم منها

اساجدي وهو لفظ يوناني ويراد به الكليات الخمس وهو النوع والجنس والفصل

والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلائل التي

اي المطابقة والتضمن والاتزام واقسام اللفظ والدلالة هي كون الشئ بحالة

يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فالاول هو الدال والثاني هو المدلول فمن هذا

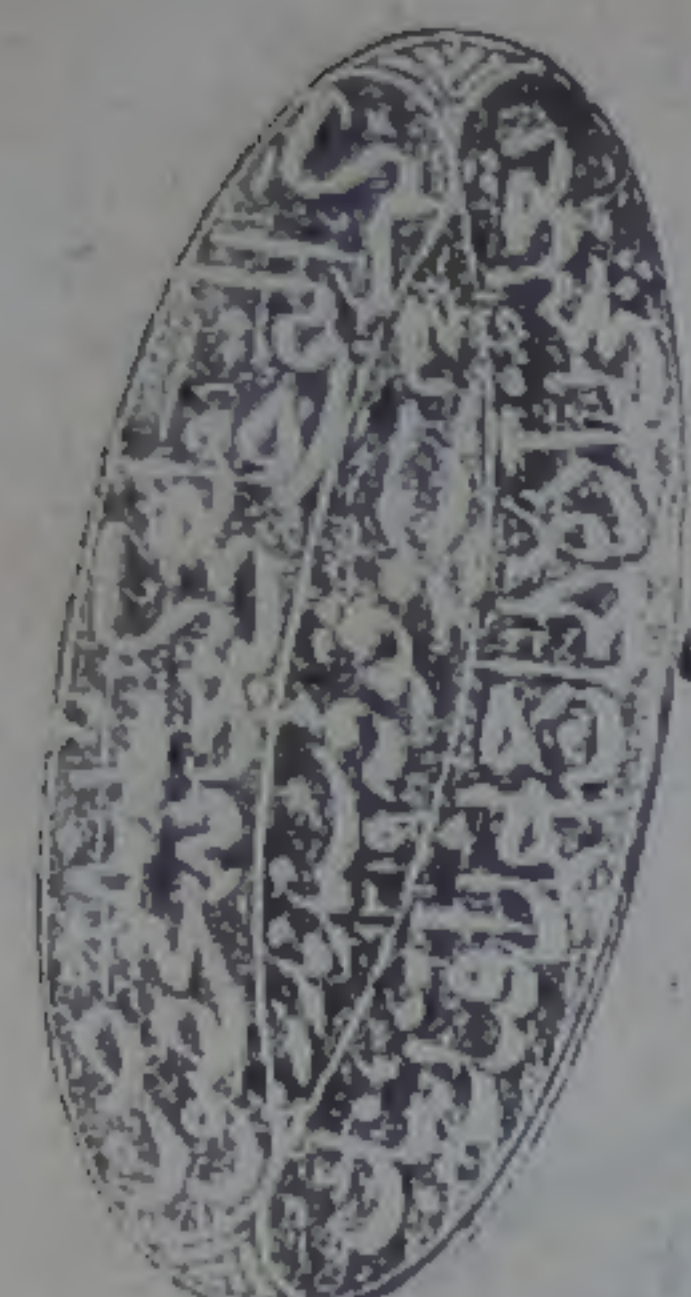
عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وكذا عرفت

ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشئ آخر العلم به والدلالة تنقسم الطبيعية

وخطية ودضعية والمراد من الدلالة هنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ

Handwritten marginal notes in Persian script on the right side of the page.

Library stamp: Süleymaniye Kütüphanesi, 387/1-2, 1286, 1287.



على المعنى وهي ثلث لان اللفظ الدال على المعنى لا يكون من ان يدل على تمام ما وضع
او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلزمه في الزمان فان كان الاول
فاللغة دلالة بالمطابقة فان كان الثاني فاللغة دلالة باليقين وان كان
الثالث فاللغة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالاتيان
فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع الانسان له وانما
سميت بهذه الدلالة لمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له فكما
ماخوذ من قولهم طابق الفعل بالفعل اذا توافقا ومثال الدلالة باليقين كالاتيان
اذا دل على احد هاتين على الحيوان او الناطق وانما سميت بهذه الدلالة
للتصانع لانها تدل على الخلق الذي داخل في ضمنه فيكون الدلالة والاعلى في ضمنه ومثال
الدلالة بالاتزام ام كالاتيان اذا دل على قابل العلم وصنف الكتابة وانما سميت
بهذه الدلالة لانها تدل على كل امر خارج عن فعل على الخلق اللازم له
وانما قيد قوله على ما يلزمه بقوله في الذهن لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا
لم تحقق دلالة الالة امية بدونها لانها لا تحقق الا بالشرط ودون تحقق الشرط
فلا يلزم باطل وكذا الملازمة لان العلم حاصل على الملك كالاتيان اما لان العلم
وهو عدم تحققه لا بالانقسام بل بالعدم كالاتيان فان العلم بالعدم لا يلزم
عدم البصر عما من شأنه ان يكون بغيره مع ان بصره ما عانده في الخلق **باب** ثم اللفظ
وهو الذي لا يخرج من بين الدلالات التي شرع في ساقط اللفظ فتقول
اللفظ تنقسم الى قسمين مؤد ومؤلف لانه اما ان لا يراد به شئ من اللفظ

ن

وهو الملازمة الخارجية

وهو الملازمة الخارجية

وهو الملازمة الخارجية

وهو الملازمة الخارجية

وهو الملازمة الخارجية

وهو الملازمة الخارجية

وهو الملازمة الخارجية

مفهوم ما لا يكون

ولالة على خبر معناه كالان فانه لفظ لا يربطه دلالة على جزء معناه او مراد
ذلك كذا في رامي التجارة فانه لفظ يدل خبره على خبر معناه لان الرامي يدل على
ذات من له الرمي والتجارة على جسم معين فان كان الاول مفهوماً ودان كان
الثاني مفهوماً فقولنا لا يربطه دلالة على جزء معناه لان الرامي يدل على
لا يكون له خبر اصلاً في علمه وان كان يكون له خبر في نفسه لكن لا معنى له في خبره
علمه وان كان يكون له خبر في ذاته فمعنى كنه لا يدل عليه كونه علمه وان كان يكون
له خبر في ذاته فمعنى كنه لا يكون مراداً في علمه لان علمه لا يكون له خبر في ذاته
الانسان مع شخص **قال** والمفرد اما على آه **قال** والمفرد في خبره في ذاته لانه
اما ان يكون نفس فهو موهبة اي من حيث انه متصور ما فاعلم ان وقوع الشكر
فيه اي من الشكر كمن كثيرين او لا يكون كذا فان من نفس فهو موهبة من
بين كثيرين فهو خبر في كنه علمه فانه اذا تصور مفرداً في خبره على كثيرين وان
لم يمتنع نفس فهو موهبة الشكر ان من كثيرين فهو الكلي كالانسان فان مفرداً اذا
تصور عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين وانما قد مفرداً بالصورة لان من الكليات
ما يمتنع الشكر ان من امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الدليل
الخارجي قطع عن الشكر كونه كنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين واللام المفرد
والدليل لاثبات الوحدة **قال** والكلي اما ذاتي آه **قال** الكلي في نفسه لا ذاتي
وعرضي لانه اما ان يكون داخل في حقيقة خبرية او لا يكون فان كان داخل في حقيقة

المراد من المفرد

المراد من الكلي

خبرية

خبرية او لا يكون فان كان داخل في حقيقة خبرية او لا يكون فان كان داخل في حقيقة
حقيقة زيد وعمر ووكبر والجوان داخل في حقيقة كونه مركباً من الجوان والناطق وكذا
بالنسبة الى النفس وان لم يكن داخل في حقيقة خبرية بل كان خارجاً عن تلك
الحقيقة فهو عرضي كالفعل بالنسبة الى الذات فان لم يدخل في حقيقة زيد وعمر
وكبر الخ الي الذات كمن مركب من الجوان والناطق فقط فتعني ان
خارج عنه فكل هذا لا يكون نفساً لانه لا يمتنع بل يكون في الوحيات
لانها تخالف الذاتي بذلك التفسير وما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي
على بسبب عرضي فيكون الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو الماهية الذاتية
فلما كان يكون الماهية ذاتية واللازم انتساب الشيء الى نفسه فهو موهبة
لانا نقول هذه التسمية الماهية ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك
بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك **قال** والذاتي اما مقول في جواب ما هو آه **اقول**
هذا شروع في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل
لان ان كان مقولاً في جواب ما هو كنه الشكر كنه المحضة اي لا خصوصية فيه فهو جنس
كالجوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سلخ عن الذات والنفس باجمالا
كالجوان جواباً عنها واذا سلخ عن كل واحد منهما اي عن الذات والنفس لم يقع
بمع جواباً عن كل واحد منهما لانه بسبب تمام ماهية كل واحد منهما لانه اذا افردت
الذات بالسؤال فقلت ما هو فاجاب بسبب الان الجوان الناطق كونه تمام ماهية

المراد من المفرد

المراد من الكلي

المراد من المفرد

المراد من الكلي

المراد من المفرد

المراد من الكلي

المراد من المفرد

المراد من الكلي

سؤال ما هو كنه الشكر

وكذا اذا اقررت النفس بالسؤال فقلت ما هو جوابه الحيوان السائل لكونه عام
ما فيه ويرسم الجنس انه كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قول
ذاتنا قوله كل زائدة لا طائل تحته وقوله مقول جنس متناول للكل لا الجنس والجزئيات
وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات كما مر من ان الجزئيات انما يقال على شخص واحد وقوله
مختلفين بالحقائق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق وقوله في
جواب ما هو قولنا ذاتنا يخرج الكلمات الباقية اعني الفصل والخاتمة والوضو العام وان كان
الذاتي مقولا في جواب ما هو كالبشرية والخصوصية معا فهو النوع كالان بالنبوة اقر
اعني زيد وعمروا وبكروا وغير ذلك لانه اذا اسئل عن زيد وعمروا غيرهما ما كان الجواب
الان لانه عام ما بينهم المشترك بينهم واذا اسئل عن زيد فقط كان الجواب
الان ايضا لانه عام ما فيه الحقيقة به فبيان انه اعني النوع يكون مقولا في جواب
ما هو كالبشرية والخصوصية معا ويرسم به كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة في جواب ما هو قوله كل زائد كما مر قوله مقول جنس متناول للكل والجزئيات وقوله
على كثيرين يخرج الجزئيات وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما هو
مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس وقوله مختلفين بالعدد لكون افرادها
مختلفا بالعارضات والشخصا وقوله في جواب ما هو يخرج الله الباقية المذكورة وان كان
الذاتي غير مقول في جواب ما هو بل مقولا في جواب اني شئ هو في ذاته وهو اعني المقول
في جواب اني شئ هو في ذاته الذي يميز الشئ عما يشاركه في الجنس فهو الفصل ولوقال

او في الوجود اذ كان قوله اشمل لدخل فيه الالهية المركبة من امرين
 متساويين او امور متساوية اللهم الا ان يقال ان في الجنس بناء على إطلاق
 تركب الالهية في امرين متساويين او امور متساوية ولقائل ان يقول فعلا
 هذا كان اللازم عليه ان يذكر الجنس في التعريف وذلك اعني ما بين الشئ
 عما يشترك في الجنس كان طوق بالنسبة الى الانسان فانه اعني ان طوق بغير
 عما يشترك في الحيوان كالنفس والبعرة والمفضل وغيره لانه اذا سئل عن
 الانسان بآي شئ هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال
 بآي شئ هو انما يطلب به عما يميز الشئ عن غيره وكل ما يميز الشئ يصلح الجواب
 فان طوق بصلح الجواب لتمييز الانسان من غيره وببرسم الفصل ثانيا
 كل يقال على الشئ في جواب الالهية هو في ذاته قوله كل جنس من جنس الجنس
 وقوله يقال على الشئ في جواب الالهية هو في ذاته بكنج النوع والجنس والعرض
 العلم لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو لانه جواب الالهية هو في ذاته
 والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا وقوله في ذاته اي في جوهره بكنج الخاص
 لانها وان كانت مميزة للشئ لكن لانه جوهره وذاته بل في عرضه **قال**
 واما العرض اما ان يتبع انعكاسه في الالهية وهو العرض **اقول** العرض اما ان
 او معارفي لانه ان يتبع انعكاسه في الالهية او لا يتبع انعكاسه في الاول
 هو العرض اللازم كما كتب بالقوة بالنسبة الى الانسان وانما في هو العرض

منه في الدنيا والآخرة
والله اعلم بالصواب

والم وهو ان يقول
يا ايها

الحكماء في الدنيا
الذين هم في الدنيا
والذين هم في الدنيا
والذين هم في الدنيا

[illegible][illegible]

والشرطية اما شرطية مفصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها
على تقدير صدق قضية اخرى وهي موجبة ان يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق
قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طلعت فالنهار موجود وسالبة ان
يحكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ليس كانت
الشمس طلعت فالليل موجود واما شرطية مفصلة وهي التي يحكم فيها بالتناقض بين
القضيتين فان حكم فيها بالتناقض في الجواب فالقضية منفصلة موجبة كقولنا العدد اما
ان يكون زوجا او فرديا فان حكم فيها بالتناقض سلبا فالقضية منفصلة سالبة
كقولنا ليس ان يكون الانسان اسودا او كائنا **قال** والجواب الاول **ان** الجزاء
الاول اي الحكموم عليه من القضية الكلية يسمى موضوعا لانه انما وضع لان يحكم
عليه يسمى **والجواب الثاني** اي الحكموم به من القضية الكلية يسمى موضوعا لان كل على شئ والشيء
التي يربطها بالاحول بالموضوع يسمى حكمية ولم يذكر الحكم الجزاء الاخير ولا بد من
في القضية كونه جزءا اخر منها والجزاء الاول من القضية الشرطية يسمى مقدماته والجزاء
في الذكر غالب والجزاء الثاني من اسمي ثابا كونه تابعا له وهو مجموع الذوات بمعنى التسبع
قال والقضية اما موجبة **ان** بنقسم القضية ثابا الى موجبة وسالبة لان تلك
التي **ان** ذكرنا ان كان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول فالقضية موجبة
وان كانت حكما بان يقال الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة كقولنا زيد
ليس كائنا **قال** وكل واحد منها آية **ان** وكل واحد من القضية الموجبة والسالبة

ما لم يكن مخصوصا او محصورا كلية كانت او جزئية او مطلقة لانه ان يكون
الموضوع في القضية تخصا معينا فالقضية مخصوصة كما ذكر في المثال الموحدة و
التي ذكرها كاتب وزيد ليكن اما نسبتها مخصوصة فلكونها مخصوصة معينا
وقد يقال لها شخصية كون موضوعها شخصا معينا وان لم يكن موضوعها ايا لم يكن
موضوع القضية تخصا معينا بل كون غير معين كليان فان كانت افراد الموضوع
في الكلية والجزئية فالقضية مخصوصة سورة اما كونها مخصوصة فلا فراد موضوعها واما
كونها سورة فلا تستلها على السور الذي هو اللفظ الدال على كنه افراد الموضوع
حاصر الالف واللام والسين سور ما خوذ من سور البلد فكما ان كنه البلد كذلك
وان كنه افراد الموضوع وهذه القضية امان كنهها على كل افرادها وعلى بعضها وعلى
التقديرين اما بالاجاب او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية سورة
موجبة كقولنا كل انسان كاتب او بنت كقولنا لاني في الان كاتبات والسورة الموجبة
الكلية كقولنا في البيت الكلية كقولنا كذا كذا وان كان الثاني فالقضية
الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية سورة موجبة كقولنا بعض الناس
كاتب او بنت كقولنا بعض الان كاتبات والسورة في القضية الجزئية الموجبة
بعض واحد وفي الجزئية السالبة كقولنا ليس بعض الناس كاتب او بنت كقولنا
اي وان لم يكن الحكم فيها على كل الافراد او بعضها فالقضية مطلقة لا امان بيان كنه افراد
التي حكم عليها فاذا التمس متشابهة كنهات الشيء في الشا لا يقال ان القضية

ان القضية الطبيعية خارجة عما فلا يصدق الحكم لانا نقول الكلام في القضية المعبر
في العلوم والقضية الطبيعية ليست بمعبرة في العلوم لعدم نتائجها فخر وجرها
في التقسيم لا يحل الا بخلاف **قال** والمتصل بالزمنية **ان** كنهها في تقسيم كلية شيء
في تقسيم الشريعة سواء كانت متصلة او منفصلة اما الشريعة المتصلة
تقسم الى قسمين احدهما الزمنية والاخر اternale لانه ان يصدق الثاني فينا على
تقدير من ان المقدم معلوم في زمانا غير ذات المقدم توجب ذلك فالقضية
متصلة لزمنية والمراد بالعلانية هنا ما يستلزم المقدم الثاني كالمطلوب والمطلوب
والتضاد واما العلانية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنار موجودة فان
طالع الشمس على لوجود النار واما المعلولية فكقولنا كل ما كان النار موجودا
كانت الشمس طالعة فان وجود النار معلول طلوع الشمس واما التضاد
فكقولنا ان كان زيد باعرو فغروا به وان كان صدق التل في المتصل على
تقدير وقوع صدق المقدم لعلامة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية
اتفاقية كقولنا ان كان الان ناطقا فالمارنا هو فانه لا على قسمين ناطقا
الان وناطقة الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقة الان ناطقة
الحمار بان ينفق الطرفان على الصدق فيهما واما الشريعة المنفصلة فتقسم
لانتمت اقسام حقيقة ومانعة الجمع ومانعة الحلو لانه حكم في القضية بالثلاثين
جزئها في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقة كقولنا العدد اثنان

فان وجدنا ان القضية الطبيعية خارجة عما فلا يصدق الحكم لانا نقول الكلام في القضية المعبر
في العلوم والقضية الطبيعية ليست بمعبرة في العلوم لعدم نتائجها فخر وجرها
في التقسيم لا يحل الا بخلاف **قال** والمتصل بالزمنية **ان** كنهها في تقسيم كلية شيء
في تقسيم الشريعة سواء كانت متصلة او منفصلة اما الشريعة المتصلة
تقسم الى قسمين احدهما الزمنية والاخر اternale لانه ان يصدق الثاني فينا على
تقدير من ان المقدم معلوم في زمانا غير ذات المقدم توجب ذلك فالقضية
متصلة لزمنية والمراد بالعلانية هنا ما يستلزم المقدم الثاني كالمطلوب والمطلوب
والتضاد واما العلانية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنار موجودة فان
طالع الشمس على لوجود النار واما المعلولية فكقولنا كل ما كان النار موجودا
كانت الشمس طالعة فان وجود النار معلول طلوع الشمس واما التضاد
فكقولنا ان كان زيد باعرو فغروا به وان كان صدق التل في المتصل على
تقدير وقوع صدق المقدم لعلامة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية
اتفاقية كقولنا ان كان الان ناطقا فالمارنا هو فانه لا على قسمين ناطقا
الان وناطقة الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقة الان ناطقة
الحمار بان ينفق الطرفان على الصدق فيهما واما الشريعة المنفصلة فتقسم
لانتمت اقسام حقيقة ومانعة الجمع ومانعة الحلو لانه حكم في القضية بالثلاثين
جزئها في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقة كقولنا العدد اثنان

الانتمت اقسام حقيقة ومانعة الجمع ومانعة الحلو لانه حكم في القضية بالثلاثين
جزئها في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقة كقولنا العدد اثنان

في قوله العدد ما نفع اوفى

هذا هو المقصود من قوله ما نفع اوفى
انما هو في قوله ما نفع اوفى
انما هو في قوله ما نفع اوفى

اما في قوله ما نفع اوفى في هذه القضية بامتناع اجتماع الزعم والوعد على عدد واحد فامتناع
ارتقاء على ما علة وانما سميت حقيقة لان السامع في خبرها يشك في ان في خبرها
الاخرين لا يوجب السامع في خبرها الصدق والكذب معا هذا هو الحق
ان انفصال وان حكم في القضية بالسامع في خبرها الصدق فقط فالحقيقة
ما نفع الحكم في خبرها انما هو في خبرها فانه حكم في هذه القضية بالسامع في خبرها
والشك في الصدق فقط لا في الكذب لانه ان يكون الشك في الخبر او لا يكون انما يكون
هذه القضية ما نفع الحكم في خبرها لان السامع في خبرها لا يكون حكم في القضية بالسامع في خبرها
خبرها في الكذب فقط لا في الصدق فالحقيقة ما نفع الحكم في خبرها لان يكون في الخبر
واما ان لا يكون فانه حكم في هذه القضية بالسامع في خبرها لان يكون في الخبر وان يكون في الخبر
ان يكون في الخبر لان يكون في الخبر وان يكون في الخبر وان يكون في الخبر
ما نفع الحكم في خبرها لان السامع في خبرها لا يكون حكم في القضية بالسامع في خبرها
انما هو في قوله ما نفع اوفى في هذه القضية بامتناع اجتماع الزعم والوعد على عدد واحد فامتناع
ارتقاء على ما علة وانما سميت حقيقة لان السامع في خبرها يشك في ان في خبرها
الاخرين لا يوجب السامع في خبرها الصدق والكذب معا هذا هو الحق
ان انفصال وان حكم في القضية بالسامع في خبرها الصدق فقط فالحقيقة
ما نفع الحكم في خبرها انما هو في خبرها فانه حكم في هذه القضية بالسامع في خبرها
والشك في الصدق فقط لا في الكذب لانه ان يكون الشك في الخبر او لا يكون انما يكون
هذه القضية ما نفع الحكم في خبرها لان السامع في خبرها لا يكون حكم في القضية بالسامع في خبرها
خبرها في الكذب فقط لا في الصدق فالحقيقة ما نفع الحكم في خبرها لان يكون في الخبر
واما ان لا يكون فانه حكم في هذه القضية بالسامع في خبرها لان يكون في الخبر وان يكون في الخبر

هذا هو المقصود من قوله ما نفع اوفى
انما هو في قوله ما نفع اوفى
انما هو في قوله ما نفع اوفى

وهو غير الناقص لان الزائد يستلزم
غير الناقص

هذا هو المقصود من قوله ما نفع اوفى
انما هو في قوله ما نفع اوفى
انما هو في قوله ما نفع اوفى

وبلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا
كان بينهما مانع لم يكن المفضل حقيقة فذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد
كونه ناقصا يستلزم كونه ناقصا كونه مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه غير
مساويا كان بينهما مانع لم يكن المفضل حقيقة فذا خلف بل الحق ان الحقيقة
يتكبر في حكمة ومفضل كونه هذا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او زائدا عليه او ناقصا
عنه والوجه انما اعني قوله او زائدا انه مفضل فالجزء الاول عليه والاسل هذا العدد اما ان
يكون مساويا لذلك العدد او غير مساويا ولكن اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه
فلما كانت هذه المنفصلة في قولك كذا خلفت ما قيمت مقامها في عينها فليكن انما تكون في
اجزاء ولكنها بالحقيقة مركبة غير منفصلة كما عرفت فلما يتكبر بالحقيقة الواقع
الآخر خبرين وكذا ما نفع الحكم في خبرها لان السامع في خبرها لا يكون حكم في القضية بالسامع في خبرها
وبما نطول لا يلحق في هذا الحق فليطلب في المطول انما هو في قوله ما نفع اوفى في هذه القضية بامتناع
اجتماع الزعم والوعد على عدد واحد فامتناع ارتقاء على ما علة وانما سميت حقيقة لان السامع في خبرها
الاخرين لا يوجب السامع في خبرها الصدق والكذب معا هذا هو الحق ان انفصال وان حكم في القضية
السامع في خبرها الصدق فقط فالحقيقة ما نفع الحكم في خبرها انما هو في خبرها فانه حكم في هذه القضية
السامع في خبرها والشك في الصدق فقط لا في الكذب لانه ان يكون الشك في الخبر او لا يكون انما يكون
هذه القضية ما نفع الحكم في خبرها لان السامع في خبرها لا يكون حكم في القضية بالسامع في خبرها
خبرها في الكذب فقط لا في الصدق فالحقيقة ما نفع الحكم في خبرها لان يكون في الخبر
واما ان لا يكون فانه حكم في هذه القضية بالسامع في خبرها لان يكون في الخبر وان يكون في الخبر

هذا هو المقصود من قوله ما نفع اوفى
انما هو في قوله ما نفع اوفى
انما هو في قوله ما نفع اوفى

وهو غير الناقص لان الزائد يستلزم
غير الناقص

كالسود والبياض

كذلك لان لا يكون

الانفصال والاختلاف بالكلية والخبرية والاختلاف بالحدود والتمثيل وغير ذلك

احمد المکینب الاخریٰ کو زید ساکن زید بس مکتب کے لایا جا حد قان و قول کے

يخرج الأختلاف الواقع بينهما بالاجاب والسبب بحيث يتفق عند اخراجها

و کذب الاخری کین لذات ذلک الاختلاف کمزیران زید بس نباطق فان ال

بن مائیں القیسر انما یقیض ان یكون احدهما صادق والاخرى كاذبة لان الزمان

لَا تَقُولُ زَيْدٌ لِسَيِّدِي قُوَّةٌ قَوْلًا زَيْدٌ لِسَيِّدِي

فروقه قولنا زيد ناطق فكذلك بواسطه لالواته ولا يتحقق ذلك

القضبان اللسان بنجاتنا قضبان الخمران يكونا مخصوصين او محمولين او

مہلتیں فان کا نام مخصوص ہیں فلا تحقق الساقض الاسم العادھا فاما زود
الافغانستان

الأول وحدة الموضوع لأنها لو اختلفت في هذه الوحدة لم يحقق الساقض كونه
 أي أن القضية
 أو الوحدة الموضوعية

زید کاتب عمر و لیس کاتب الجواز قد قضا معا و کذا معا و الناسخ و فخره

المجلد الاول اختلفا فيها لم يتافقا كوزيد كاتب زيد ليس هو والثالث

و در آن زمان اولی خلقاً بنام سنیان و نیز بنام لیا و نیز بنام نارا

والله اعلم بمراده الكائن لانها لو اخلفا في عالم تبا قضا لخر زيد قايم في الدار زيد

ليس يعلم في السوق والى وحدة الأمانة لانها لو اختلف فيها لم يحق

درمندان
و اربابها
الطواغیر
الطواغیر
الطواغیر
الطواغیر

تعلق كذا

الکاف

الناقص نحو زبد لم يرد ولم يرد باب كذا والاسم وجهه القوة والفعالان

لواختلفا فيها بان يكون النسبة في احدهما بالقوة و في الاخرى بالفعل لم يتناقضا

كخ الخ خذ الدين من القوة الخ في الدين لم يسكن الى ان ينظر والى الله

وحدة الكل والخاء اذا اختلفت فالحمية النفسانية التي هي في الزيادة

الى بعضه النسخ **السم** بالسود اى كذا الثامنة وحده الشئ لعدم التاقف

بن القطن عند خلاف الشر طاعة لنا الى مودة الله طاعة الله

الحجس بمفرق للمضى شرط يكونه اسود فاذ اعرف هذا فاعلم ان القيص

اذا كان احدنا موضع كلمة نسمع ان كلنا الاخرى لنا خاتمة واذا كانا

استعملت كلمة كانت الاخرى موصلة حرفه فقط الموصلة الكلمة انما هي التي تليها

کھو نا کل ان حیوان بعض الان لیس کوان ونقص النسا الکا

انما هي الموهبة التي كتبت لاشي من الاشياء كما ان بعض الاشياء

ولم يبق هذا سماعي في المحرمات والحق ان المراد المم هذا الا قول نقض الموص

الكلمة التي الحاشية آه ههنا بس في موضع واما موضع بعد كقولهم الحمد

المحمود لا يتحقق ^{ان} ان كاتب القصاص المناقص ^{الراي}

مخصوص لا تخمور، انما فض منها الا بعد احصائها في الكمية في الكلمة الحرة

ما يكون احدنا كلمة ولا اخرى حنة وهذا انما يكون بعد انقضاءها في الوعد

المذكورة فلو قد بعد قوله في الكلمة نقول ان كان اولى لكون ان في

أي الوحدان الثمانية

الصدق لان العكس لازم للقيمة اذ لو فرض صدقها يلزم صدق العكس
والا يلزم صدق المعلوم بدون صدق اللانم وهو محال ولم يعتبر بقا الكذب
لان لا يلزم من كذب الملازم كذب اللانم فان قولنا كل حيوان ان كان كاذب
مع صدق مكر الذي هو قولنا بعض الان كان حيوان فعلى هذا قول المله والكذب
لا يكون الا خطأ **فالم** والموجه الكلية **اه** **الصدق** الكلية التي تكون موجبة
كلية لا يلزم ان تكون كلية بل يلزم ان تكون جزئية اما عدم انعكاسها كلية
فلما يتحقق بادة يكون المحول فيها اعم من الموضوع وعندئذ انعكاس يلزم صدق
الانفص على الكل لا فراد الا انه وهو محال مثلا صدق قولنا كل ان حيوان
والصدق كل حيوان ان لا يلزم الصدق لان الذي هو الانفص على كل الحيوان
الذي هو اعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلما اذا قلنا كل ان حيوان
فبذلك بناء موضوعا بالان والحيوان وهو ذات الان كذب وعمر وكبر
فكون بعض الحيوان اننا هذا ما ذكره المله في تعليل انعكاسها جزئية والاولى
فيه ان يقال اذا صدق كل ان حيوان يلزم ان يصدق بعض الحيوان ان
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء في الحيوان فان قلنا المنفاسات من الانسان
والحيوان فصدق بعض الان كان حيوان وقد كان الكل كل ان
حيوان هذا خلف او نعم ذلك النقيض الالاسل **ب** سلب الشيء عاقبة وهو محال
نقول كل ان حيوان فكل شيء في الحيوان بان **ب** شيء في الشكل الاول شيء في الان

الصدق لان العكس لازم للقيمة اذ لو فرض صدقها يلزم صدق العكس

والا يلزم صدق المعلوم بدون صدق اللانم وهو محال ولم يعتبر بقا الكذب

لان لا يلزم من كذب الملازم كذب اللانم فان قولنا كل حيوان ان كان كاذب

مع صدق مكر الذي هو قولنا بعض الان كان حيوان فعلى هذا قول المله والكذب

لا يكون الا خطأ **فالم** والموجه الكلية **اه** **الصدق** الكلية التي تكون موجبة

الصدق لان العكس لازم للقيمة اذ لو فرض صدقها يلزم صدق العكس

الصدق لان العكس لازم للقيمة اذ لو فرض صدقها يلزم صدق العكس

الصدق لان العكس لازم للقيمة اذ لو فرض صدقها يلزم صدق العكس

والا يلزم صدق المعلوم بدون صدق اللانم وهو محال ولم يعتبر بقا الكذب

لان لا يلزم من كذب الملازم كذب اللانم فان قولنا كل حيوان ان كان كاذب

مع صدق مكر الذي هو قولنا بعض الان كان حيوان فعلى هذا قول المله والكذب

لا يكون الا خطأ **فالم** والموجه الكلية **اه** **الصدق** الكلية التي تكون موجبة

كلية لا يلزم ان تكون كلية بل يلزم ان تكون جزئية اما عدم انعكاسها كلية

بقا الصدق لان العكس لازم للقيمة اذ لو فرض صدقها يلزم صدق العكس
والا يلزم صدق المعلوم بدون صدق اللانم وهو محال ولم يعتبر بقا الكذب
لان لا يلزم من كذب الملازم كذب اللانم فان قولنا كل حيوان ان كان كاذب
مع صدق مكر الذي هو قولنا بعض الان كان حيوان فعلى هذا قول المله والكذب
لا يكون الا خطأ **فالم** والموجه الكلية **اه** **الصدق** الكلية التي تكون موجبة
كلية لا يلزم ان تكون كلية بل يلزم ان تكون جزئية اما عدم انعكاسها كلية
فلما يتحقق بادة يكون المحول فيها اعم من الموضوع وعندئذ انعكاس يلزم صدق
الانفص على الكل لا فراد الا انه وهو محال مثلا صدق قولنا كل ان حيوان
والصدق كل حيوان ان لا يلزم الصدق لان الذي هو الانفص على كل الحيوان
الذي هو اعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلما اذا قلنا كل ان حيوان
فبذلك بناء موضوعا بالان والحيوان وهو ذات الان كذب وعمر وكبر
فكون بعض الحيوان اننا هذا ما ذكره المله في تعليل انعكاسها جزئية والاولى
فيه ان يقال اذا صدق كل ان حيوان يلزم ان يصدق بعض الحيوان ان
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء في الحيوان فان قلنا المنفاسات من الانسان
والحيوان فصدق بعض الان كان حيوان وقد كان الكل كل ان
حيوان هذا خلف او نعم ذلك النقيض الالاسل **ب** سلب الشيء عاقبة وهو محال
نقول كل ان حيوان فكل شيء في الحيوان بان **ب** شيء في الشكل الاول شيء في الان

الصدق لان العكس لازم للقيمة اذ لو فرض صدقها يلزم صدق العكس

والا يلزم صدق المعلوم بدون صدق اللانم وهو محال ولم يعتبر بقا الكذب

لان لا يلزم من كذب الملازم كذب اللانم فان قولنا كل حيوان ان كان كاذب

مع صدق مكر الذي هو قولنا بعض الان كان حيوان فعلى هذا قول المله والكذب

لا يكون الا خطأ **فالم** والموجه الكلية **اه** **الصدق** الكلية التي تكون موجبة

كلية لا يلزم ان تكون كلية بل يلزم ان تكون جزئية اما عدم انعكاسها كلية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

لا لانه بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس السادس وهو ما يتبع في قولين
 بحيث يكون متعلق بمحل اولها موضوع الاخر كقولنا **مسدود** وبسبب
 فان هذين القولين يستلزمان ان **مسدود** لانه انما يبل بواسطة
 مقدمة اجنبية وهي ان كل مسدود مساوي للشيء مساو لذلك الشيء وانما قال بل قول
 ولم يقل في مقدمة لتلازم الدور لان المقدمة قد عرفها بانها ما جعلت في قياس
 فافردوا القياس في تعريفها ولو اخذت هي ايضاً في تعريف القياس لزم الدور
 واقراني آه القياس ينقسم الى قسمين اقدم في الاستشهاد لانه ان لم يكن
 عين النتيجة او نقضاً مذكوراً في القياس بالفعل وهو قديم في كقولنا كل جسم مؤلف
 وكل مؤلف محدث وكل جسم محدث وقولنا كلما كانت الشمس طالوت فالهنا موجود
 وكلما كان الهنا موجود فالارض مضطربة نتيجة كلما كانت الشمس طالوت فالارض مضطربة
 وان كانت بين النتيجة او نقضاً مذكوراً في الفعل فهو استشهاد في كقولنا ان
 الشمس طالوت فالهنا موجود لكن الشمس طالوت فالهنا موجود ولكن الهنا ليس موجود
 فان لم يستب بطالته وانما سمي الاول اقدم انما يكون الحد وفي مقعته غير مستثناة
 وانما سمي هذه استثنائية لاستعمالها على اداة الاستشهاد والمراد من كونها غير مستثناة
 او نقضاً مذكوراً في القياس بالفعل هو ان يكون طرفاً او طرفاً نقضاً مذكوراً
 بالتميز الذي في النتيجة المستثناة المكرر بين مقدمتين القياس **آه** العلم
 ان المستثناة المكرر بين مقدمتين القياس فضا على ابي جهم هذا اوسط لتوسط

في قوله بل بواسطة مقدمة اجنبية...
 في قوله مستثناة...
 في قوله العلم ان المستثناة...
 في قوله فضا على ابي جهم...

بين

بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعاً ومحملاً او مفرداً او بالبا وقدمتها لها
 انما وموضوع المطلوب يسمى هذا الموضوع لانه اخص في الغلب والاحضل قل افراد
 فيكون مفرد ومحملاً المطلوب يسمى هذا الكبر لانه اهم في الغلب والاحضل قل افراد
 فيكون اكبر والمقدمة في مقدمات القياس التي فيها لا موضوع للصوى لتشماله
 على الاصح فيكون ذات الاخر وهذا السبب لا يمنع الصوى والمقدمة التي فيها
 الاكبر تسمى الكبرى لتشماله على الاكبر فيكون ذات الاكبر وهذا السبب لا يمنع الكبرى
 واقتران الصوى بالكبرى في الايجاب والسلب في الكلية والخبرية يسمى قرية
 وضرراً ولم يذكر المقصود به في التاليف اي الهيئة الجامعة في اقتران
 الصوى بالكبرى يسمى كلياً والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محملاً
 في الصوى وموضوعاً في الكبرى فهو اشكال الاول كقولنا **كل فكل**
 وان كان بالعكس اي ان كان الحد الاوسط موضوعاً في الصوى ومحلاً في الكبرى
 فهو اشكال الرابع كقولنا **كل فكل** وان كان اي الحد الاكبر موضوعاً
 فيها اي في الصوى والكبرى كقولنا **كل فكل** وهو اشكال الثالث وان كان
 محملاً في الصوى والكبرى كقولنا **كل فكل** ولا شيء من **كل فكل** فهو اشكال
 الاشكال لاربعة المذكورة في المطلق **آه** والاشكال الرابع **كل فكل**
 الاشكال لاربعة المذكورة الشكل الرابع هو بعيد عن هذا ولا يستحصل
 المطلوب الا بالتفسير وانما يستحصل بالاشكال البقية بالتفسير ومن هذه

في قوله مستثناة...
 في قوله العلم ان المستثناة...
 في قوله فضا على ابي جهم...
 في قوله فضا على ابي جهم...

في قوله مستثناة...
 في قوله العلم ان المستثناة...
 في قوله فضا على ابي جهم...

الباقية ما هو الاقرب الى البليغ فهو الشكل الاول والباقي اعني الثاني والثالث
 والرابع ترد عند الاحتياج الى الشكل الاول والذي له جعل سليم وبلوغ مستقيم لا يثبت
 الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب الباقيين اليه ثلث ركنه اياه في هذه
 على انثرف العدمتين كشمالنا على موضع الخط الذي هو شرف في المحول
 لان المحول انما يطلب لانه يعلم ان الشكل انما ينتج اذا كانت مقدمتان
 اي الصغرى والكبرى في مختلفتين بالاجاب والسلب بان يكون احدهما موجبة
 والاخرى سالبة والاكانا اما موجبتين او سلبتين واياما كان تحقق الاصلان
 في النتيجة اما اذا كانا موجبتين فطانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان
 والحق للايجاب واذا بدلتا الكبرى بقوله كل فرس حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا
 سالبتين فطانه يصدق كشيء من الاشياء كشيء من النورس كشيء من السلب ولو بدلتا
 الكبرى وقلنا كشيء من الناطق كشيء من النورس كان الحق الاجاب بخلاف ما اذا وجد الاصلان
 بين مقدمتين بالاجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى في هذا الشكل
 والا لا خلف النتيجة كقولنا كشيء من الناس بنورس وبعض ناطق فرس من النورس
 الاجاب ولو قلنا بعض السائل فرس كان الحق السلب وهذا على تقدير الاجاب
 الكبرى واما على تقدير سلبنا فطانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم منسحق
 والحق للايجاب واذا قلنا بعض الجسم منسحق كان الحق السلب ولم يذكر له هذا
 الشرط والشكل الاول آه ما كان الشكل الاول من الشكلين الاول والثاني

في قوله ما هو الاقرب الى البليغ
 في قوله الشكل الاول
 في قوله الباقيين اليه
 في قوله ثلث ركنه اياه
 في قوله كشيء من النورس
 في قوله كشيء من السلب
 في قوله كشيء من الناطق
 في قوله كشيء من النورس
 في قوله كشيء من السلب
 في قوله كشيء من الناطق
 في قوله كشيء من النورس
 في قوله كشيء من السلب
 في قوله كشيء من الناطق

مودة

مودة اليه ولهذا جعل معيار العلوم او الاذالك اورد له ههنا مع فروجه
 المنتجة دون غيره لجعل دستور الى قانونا لنتيجة من المطلوب وتوطئة
 لتفهم الباقية وفروجه المنتجة اربعة لان الغرض العقلية يقتضي ان يكون عشرة
 سقط منها اثنا عشر كما بين في المطلوب اربع اربعة الضرب الاول هو ان يكون في
 موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
 ينتج كل جسم محدث والضرب الثاني ان يكون في كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
 كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلفات بتقديم ينتج كل شيء من الجسم بتقديم و
 الضرب الثالث ان يكون في موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية
 كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل جسم مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب
 الرابع ان يكون في موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة
 جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل شيء من المؤلفات بتقديم ينتج بعض الجسم
 بتقديم وفي هذا يعرف ان الاجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول
 والا لا خلف النتيجة اما الاول فطانه يصدق كشيء من الناس بنورس وكل فرس
 حيوان والحق للايجاب واذا بدلتا الكبرى بقولنا كل فرس سائل كان الحق السلب
 واما الثاني فطانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واما قلنا
 بعض الحيوان ضاحك كان الحق الاجاب والكبرى الاخرى آه ما قسم
 القياس من قبل الى الاخر اذ لا يستلزم ان يثبت ان كل واحد منهما

في قوله الباقيين اليه
 في قوله ثلث ركنه اياه
 في قوله كشيء من النورس
 في قوله كشيء من السلب
 في قوله كشيء من الناطق
 في قوله كشيء من النورس
 في قوله كشيء من السلب
 في قوله كشيء من الناطق
 في قوله كشيء من النورس
 في قوله كشيء من السلب
 في قوله كشيء من الناطق



في اتي بتر كس فقال القياس الاقر ان امان بتر كس في مقدمتين حليتين كما
 في قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلاً في ما بين المقدمتين حلية واما ان
 بتر كس في مقدمتين شرطييتين متعلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج في ما بين الشرطييتين المتعلتين ان كانت
 الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد في المتعلتين متعلتان في ميان لا التافيتان كما ذكر
 في الموطا واما ان بتر كس في مقدمتين شرطييتين منفصلتين كقولنا كل عدد اما فرد
 او زوج وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج في ما بين المنفصلتين العدد
 اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان بتر كس القياس المذكورة في مقدمة
 حلية ومقدمة منفصل سواء كانت الحلية صغرى والمفصل كبرى او بالعكس كقولنا
 كلما كان هذا الشيء ان فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج في ما بين المقدمتين اللتين
 اولهما متصل والاخرى حلية كلما كان هذا الشيء ان فهو جسم واما ان بتر كس في مقدمة حلية
 ومقدمة منفصل سواء كانت الحلية صغرى والمفصل كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد
 اما زوج اما فرد وكل زوج مقسم بمساويين ينتج في ما بين المقدمتين اللتين اولهما
 متصل والاخرى حلية كل عدد فهو اما فرد او مقسم بمساويين واما ان بتر كس
 في مقدمة متصل ومقدمة منفصل سواء كانت المتصلة صغرى والمفصل كبرى او بالعكس
 كقولنا كلما كان هذا الشيء ان فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج من
 ما بين المقدمتين اللتين اولهما متصل والاخر منفصل كلما كان هذا الشيء ان

فهو اما ابيض او اسود واما القياس الاستثنائي لافتر في بيان القياس
 الاقر ان في شرح في بيان القياس استثنائي في قول القياس استثنائي مركب التام من
 مقدمتين احدهما شرطية والاخر وضع في ما بين التامة او فردا ليدزم وضع شرطية
 الاخر او فردا لكانت متصلة ومنفصلة اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولو قلت لكن
 النهار ليس بموجود ينتج الشمس ليست بالاشياء واما ان كانت منفصلة فكقولنا واما
 اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد
 ولو قلت لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فقول الشبهة الموضوعة
 في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء هو المقدم ينتج هو الثاني والآخر
 لزم انفاك الالزام عن اللزوم فيبطل الملازمة واستثناء في نقض الثاني ينتج
 نقض المقدم والالزام وجود اللزوم بدون الالزام فيبطل الملازمة ايضا كما رأت
 في المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعة في القياس استثنائي منفصلة واستثناء
 غير احد الجزئين سواء كانت مقدمات او تاليا ينتج نقض الآخر لاستثناء الجمع بينهما
 واستثناء نقض احدهما اي احد الجزئين كذكرت ينتج عين الاستثناء في الحلو
 كما رأت في المثال اثنتي فليكن بالمثل المثالين المذكورين وهذا اذا كانت
 اذا كانت المنفصل حقيقة وان شئت ان تذكر البحث بكامله والمنفصل
 فارجع الى الرسائل الموطا اليه بان في الاصطلاح المنطقية المذكورة

التي يجب تحفظها عند الخوض في شيء من العلوم البهية وهو ما يرسم بانه قيا
 مؤلف في مقدمات بعينية لانساج اليقين كما مر في الاشكال واليقين هو اعتقاد
 الشيء بانه لا يمكن ان يكون الا كذا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال واما البعيت
 فاقام منها اوليات وهي ما يحكم فيها العقل بحجة مقصورة فبين كقولنا لو احدث نصف
 الاثنين والكل اعظم من الجزء ومنها ثلث هات وهي ما يحكم العقل فيها بحجة
 من الحواس الظاهرة ومن الحواس الباطنة كقولنا الشمس مشرقة وان رجحة
 وكقولنا ان لا خفا وخفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل فيه جزم الحكم
 المتكرر مثل هذه مرة بعد اخرى كقولنا السمو يابس سهل الصفا وهذا الحكم انما يحل
 بواسطة هذا كثيرة ومنها حدسية فهي ما لا يحتاج العقل فيه جزم الحكم المتكرر
 كقولنا هذه كقولنا نور القمر سفاد الشمس لا خلاف في شكلاته النورية
 بحسب اختلاف وضاعة في الشمس قريبا وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحكم
 العقل فيه اياها جزم الحكم بواسطة السماع في جميع كثر استعمال العقل لثباتهم على
 الكذب كالحكم بانه محذور ادعى النبوة وظهر المعجزة على يده ومنها فعايا ناسيا
 منها وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة مقدمات لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين
 كقولنا الاربعه زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمب ودين
 والوسط ما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وكذا والجذر في الاطلاق
 المنطقية المذكورة للجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات

متبني

التي ذكرنا في البعيت والغرض من هذه القوام الخمسة هو ظاهر ومنها
 الخطابة وهي قياس مركب من مقدمات مقبولة في شخص معقد فيه او
 من مقدمات منظونة والغرض من ترتيب الناس قياسا بينهم من موافقة
 معاشهم كما تفعل الخطابة والخطابة منها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات
 تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخربا قوة سيالة انبسطت النفس
 ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة موهوعة انقبضت النفس وتنفرت
 من اكلها ومنها المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة
 بالحق او بالاشهرات او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والغلط اما في
 جهة الصورة او في جهة المعنى اما ان يكون في جهة الصورة فلكقولنا بصورة القمر
 المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال نبيج ان تلك الصورة صهالة
 واما ان يكون في جهة المعنى فلكقولنا كل ان وفرس فنوان وكل ان
 وفرس فهو فرس نبيج ان بعض الان فرس وعلم ان ما عليه الانما والوقوف
 من هذا القياس انما هو البرهان لكونه مركبا من مقدمات بعينية ولكن هذا آخرها
 او رونا في الاداري لا يصلح ما في كتاب ابي عبيد

اعلم بالصواب
 الملك الوهاب في وقته
 الامير في يوم
 السبت في شهر
 المحرم في سنة
 ثمانين وثلثمائة

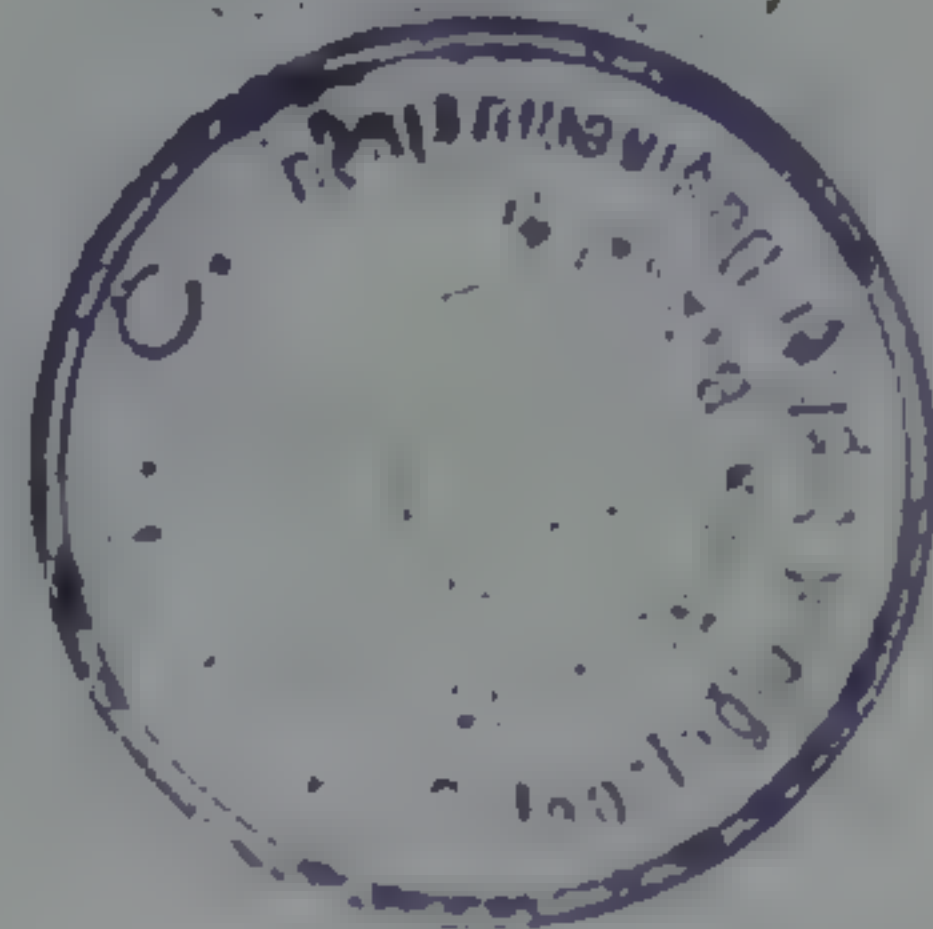
التي

هذا الكتاب منقلا من اوراق

١٦

كل علم كثر تضبطها جهة واحدة وكل كثر تضبطها جهة واحدة
 حقها ان يعرفها جهة واحدة وغايتها قبل الشروع فيها نتيجة
 فكل علم حقها ان يعرفها جهة واحدة قبل الشروع فيها وكلما كان من موقول علم ان يعرف
 جهة واحدة وغايتها قبل الشروع فيها ففي عادة العلماء على تقديم الشروع
 بتعريف العلوم باحدى الجاهتين وغايتها وموضوعها على الشروع في مسائلها
 لكن لمقدم ثابت بالبرهان وكذا الثاني وكلما جرى عادة العلماء على كذا فنقول بافتبار

جهة الاولى



بسم الله الرحمن الرحيم
 حمدك اللهم على الخلق في منتهى عوارف الافاضل وخلقته من منتهى
 على صفات الفضائل وصلاح على عامة خلقهم اولى الفواضل لا سيما على حمد الخسوس
 باعلى السائل والمعبود محكم القائل وعلى اهل الدوا صباه المهندسين باوحي
 الدلائل **والله اعلم** فاما من يتبع التعليل لمعلل وعسى ان يقتصر على اخي في كل صفة
 وساء ان اكتب فوائد لا ينفذ بمطالعة الاخوان ثم اريد الرسالة الاثرية
 في الميزان شرعت في مقدمة يوم في اقصى الايام وحننت مع اذان مؤيد
 بعون الملك الصلوات انه والى كل توفيق وانعام ان من حق
 كل طالب كبرية تفصيلها جهة وحره ان يوفى بانك لمهنة وكيفية الشعور بها
 قبل الشروع فيها حتى يات من من فوائد شيئا مما يغني ومرف الهمه الى
 مالا يغيب وان يوفى غايتها ليزداد جودا وشا طاولا يكون سعيها
 وضلا لا ولان كل علم كبرية تفصيلها جهة وحره ذاتية باعتبار ما يعجز عن علمها
 واداء وح كونا باحثة عن الاعراض الذاتية لشئ واحد وحره حقيقة او
 افعال رتبة وحره عرفت بتبع الجهة الاولى ككونها آلة واستبعاها غاية
 حري عادة العلم على تقديم الشعور بتوفيق العلوم باحدى الجهتين و
 غايتها وموضوعها على الشروع في شئ منها فنقول باعتبار الجهة الاولى المنطق علم
 بحقيقة عن الاعراض الذاتية للشعورات والتفديقات من تفهونها في
 الانبعاث الى الجوهرا او عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية التي لا با
 بحا ارفه الخارج في حيث تنطبق على المعقولات الاولى التي كاذبة في كل حال

واعتبار الجهة الثانية المنطق فانون يعرف منه صحيح الفكر وفاسده فانه في
 الاولى معرفة الموضوع على التبيين وفي الثانية معرفة الغاية ثم نقول
 لما كان الغرض من جهة المنطق معرفة صحة الفكر والفكر اما لتفصيل
 الجوهرا او لتفديقات او لتفديقات كان للمنطق طرفان شعوريات وتفديقات
 وكل واحد منهما مبادى وقاصد فكان اقامه اربعة فبا والمصور الكلمات
 الخمس مقاصد بالقول الشريح ومبادى التفديقات القضايا واحكامها
 ومقاصد القياس ثم القياس اقسامه خمسة يستند بها القضايا على
 ووجه القبط انه ان تركب في القضايات يسمى بر يانا وفي القضايات
 خطابة وفي الكلمات جدلا ومن الخيليات شعور او في الشبهة بالقضايا
 او القضايات مفاصلة اما سقوط او مشاغبة فالقضايات الخمس
 مع الانعام الاربعة ابواب المنطق وبعضها مخرج من عذ مباحث
 الالفاظ جزء منها ففارت عشرة دلا اريد المصنف ان يطلع الى كل فائدة
 الابواب تسبلا على من يريد الشروع في العلوم في الطلاب رتب
 الابواب على وفق ما اشترنا اليه فصار تقديم مباحث ايسر نحوى واجبا
 على فعال بعد ذكر خطبة ايسر نحوى الى هذا باب ايسر نحوى الى الكلمات
 الخمس ولما كان المقسم ايسر هو الذات والعرضي الذين هما قبا في الكل
 القسم من المفرد القسم في اللفظ وجب التوضيح في مباحث الالفاظ
 وتقدمها على غيرها ولما كان فهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالة على وجب
 التوضيح والتقدمي اوله لذكر تعريف الدلالة وتفسيرها وتفسير
 ان العلم بجهة مباحث الالفاظ بابا من الغنى بل في ذكرها في باب

هذا كتاب
 في بيان
 في بيان
 في بيان

هذا كتاب
 في بيان
 في بيان
 في بيان

هذا كتاب
 في بيان
 في بيان
 في بيان

هذا كتاب
 في بيان
 في بيان
 في بيان

هذا كتاب
 في بيان
 في بيان
 في بيان

هذا كتاب
 في بيان
 في بيان
 في بيان

[illegible]

بالتسليم وعلى قائل العلم وضعه الكتب بالالتزام وفي هذا المقام أسئلة الأول
ان حدود الدلالة الثلاث ينقص كل منها بالآخر في مثل ما اذا فرضنا ان
موضوعه للجزم والصور والجمع فان الدلالة على القوة مثلا يمكن ان يكون مطلوقا
وتضمنا والشرطا فلا بد من قيد بنوع ط الوجود في كل منها كما فعلوا اصرارنا على
والجواب في وجهين احدهما ان الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات
براد في اعتبارها في الجينات ذكرت اولم يذكر فلما اكتموا كلامهم بارادنا في غير
ذكر في تعريفات الكلمات في حيث يمكن ان يكون شي واحد في نوعا وفعلا
وخاصة وعرفنا عما كالماتون جنس لا يتوحد نوع لكيف فصل الكشف خاصة
البحر عرض عام لا يجوز ان يبقى المصنفات فيه وتاثيرها ان ترتب الحكم على المشتق
بدل على عليه اماخذ قريبا كل من الدلالة الثلاث على الدال لوضع بدل على ان
تسمية الدلالة مطابقة وتضمنا والشرطا اما هي بسبب كون تلك الدلالة دالة
بالوضع تماما او لجزءه او للزومه ان في ان يقيد دلالة الالتزام بالزوم الذي
لا حاجة اليه لان الرض في اشتراط الزوم في الاشتغال ضبط الدلالة واما
حاصلان بان الزوم كان دالا يمكن الزوم لزوما وجوبا انا لان حصولها بالزوم
الخارجي فان الزوم الذي كونه حيز لم يرد في تصور المسمى تصويره هو في حيز
الاشتغال بالزوم الخارجي كونه حيز لم يرد في تصور المسمى الخارجي حقيقة ولا يلزم
في ذلك اشتغال المسمى من السكينة ولو كان الزوم الخارجي شرط لا يحتاج
الالتزام بحدوده وكذا كذا فان العي يدل على البصر التزم اما لانه عدم البصر
ان يكون بغير وعدم البصر كون البصر لازماله في الذهن مع المعادة بنسبة في الخارج
الثالث ان قائل ضعة الكتابة والعلم لا يوجب شالا لدلول الالتزام اذ لا يلزم من
نحوه الا ان تصورهما فلا دلي التمثيل بوجه الا اثنين وجواب ان الزوم

النظم بين الالف والتعالية المذكورة الدوزم البين بالمعنى الاعم والتوفيق المذكور
 لنظم البين بالمعنى الاخص فاشترط ان يخص بوجوب اشتراط الاعم فيكون
 لعدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون للمعنى الاعم اشتراطاً فالتشبيه
 للاخص وبهذا العذر يرجع التشبيه كما كفاية بالمعنى الاعم لكون الاعم مقبولا
 وعدم كفاية فثبت آخره بخلاف بين الاعم والمجهول كما خوف في المطولات
 ثم اللفظ اما مؤد وبسط واما مؤلف ومركب لانه اما لايراد بغيره
 المعنى او يراد الاول المؤد وهو الذي لا يرد بالجزء من دلالة عبارة المعنى ثم
 من ان لا يكون له جزء كصفة المستفاد او كان له جزء فالمعناه كالنقط او كان لخاصة
 اية ولا يدل على جزء بالمعنى كالثلاث فان الالف منه مثلا لا يدل على الجوان الناطق
 او يدل على جزء بالمعنى لكن لا على جزء معناه كعباس على ان ليس شي في العبودية
 والالوهية جزء لنفس المعلم او يدل على جزء معناه اية لكن لا يكون دلالة مرادة
 كالجوان الناطق على ان ليس شي في معنى الجوان والناطق الجوانيين لكان
 الجزء لنفس الشخص العلم مراد عند العلم اذ العلم شيء لا يرد به الالذات المعاني
 مع قطع النظر عن حقيقة الذات الا يرى ان المعلم لكان غير الجوان كالجوهر مثلا لا يغير
 حال العلم فالمراد من اسم واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك اى الذى
 يكون العبودية متحققة كرامى الحارة فان الالهي مراد به الدلالة على ذات
 صدر عنه الرمي والحارة على انقسام المعنى فان قلت مفهوم المركب وجود
 يجب تقديم توقيفه على مفهوم المؤد فلم يملك قلت لان المقصد مقصد ير اللفظ التفسير
 والتعريف ضمنى والتفسير باختيار الذات لا المعنوم وذات المؤد سابق
 على ذات المركب وان لم يكن المؤد والمركب واسماها الالهة اسم للمعنوم
 او لا بالذات واللفظ نانيا وبالوضع نسبة الدال باسم المدلول لغير ان المعنى

أخبر القسمة المجزئة تقريباً الأقسام المبدي واللفظ المفرد والكل وهو
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه غير وقوع الشك كالأنثى التي
لا يمنع مفهومه من حيث أنه متصور في الذهن كشركة كثيرين فيه وإن منع
من حيث البرهان الدال على وحدته كالواجب ثم أو من حيث النظر إلى
وجوده الخارجي وهذا المنع هو جبرهين ألبان يكون له وجود خارجي حتى يقال
بأنه لا شك فيه كالمشبهى وشركه الباري ثم وأما بان يكون له وجود
خارجي غير مشترك كالشرك في قول نفس تصور مفهومه أصريه إن
يخرج مثال ما ذكره الكلمات غير تعريف الكل فلا يكون جامعاً وجعل
في تعريف الجزئي فلا يكون مانعاً وفي الاكتفاء بالنفس أو التصور لا يكمل
هذا الغاية على ما لا يخفى للتصديق وما ذكر المفهوم في علي أن هو القسم اللفظي
فلا يلزم أن يكون للمفهوم مفهوم وأما جزئي وهو يمنع نفس تصور مفهومه ذلك
الذي وقع الشك بين كثيرين كزبد فانه مفهوم الذات مع التعيين و
المجموع من حيث أنه متصور يمنع الشركة كما يمنع تصور الهندية من حيث نظمتها
على الموجود الخارجي بخلاف مفهوم الذات فانه عين حقيقة الشئ كما هو في
في موضعه فان قلت الجزئي ما لا يمنع نفس تصور مفهومه في وقوع الشركة
كزبد وعمود وغيرهما وكلما كان كذلك فهي كلي والجزئي كلي هفت قلت المراد
من الجزئي أن كان ماصداً في لفظ الجزئي على فيكون زبد فليس المصنوع
وان كان لفظ الجزئي فليس المصنوع الخلف في النتيجة واللفظ المفرد الكلاني أما ذاتي
وهو الذي يدخل في حقيقة جزئية كالحمدان بالنسبة إلى الأبوان والوحيث
أنه يربطها بالنسبة النوعية فجزئيان إضافيان وان اربطها بالنسبة افرادية
فمنه تخصص جزئيان حقيقيان وحسب ان الذاتي يطلق بالشركة كما

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

المقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو قد ذكره الحكمي
والمقول على كثيرين غير مستند كما لا يخفى وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة
أجزاء الجنس وخاصة والعامة والفصل العجيد وخاصة بالآخر
في الجنس قوله في جواب ما هو أجزاء الجنس الفصل العجيد كالناطق وقوله
النوع فانما مقولان في جواب الاشياء هو في ذاته او في عرضة فان قلت الجنس
واشياءه يقال على كثيرين مختلفين بالعدد اذ في كالمقولات في جواب ما زيد وعمر وهما
النفس وذلك النفس فكيف يجزئها فالتجسيم هذا ان ورد فانما يجزئ
على تجزئها بوصف الكثيرين بالمتقين بالحقيقة اما هنا فالتجسيم في نفسه
بالحقيقة بقوله دون الحقيقة مع الآخر اذ في كالمقولات في جواب ما زيد وعمر وهما
ان يقع جوابا لاشتمال السؤال على مختلفين بالحقيقة وان اشتمل
موقفا على المتقين اذ على ان ورد عليه في جنس المتقين اذ في كالمقولات في جواب
بالجنس فالتجسيم في اشتمال السؤال على الحقيقة في مختلفين والى جعل شقين
في حكم الواحدة واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب الاشياء
هو في ذاته فان السؤال بالاشياء هو كالمقولات في جواب ما زيد وعمر وهما
ففي المبر الذي فان قيد بقوله في عرضة فعني المبر الوضعي فان اطلق فعني المبر
المطلق ولذا قال وهو الذي يتميز بالاشياء عما يشترك في الجنس كالناطق
بالسنة الا لان تنبها على ان كل ما ياتي لها فصل فلها جنس السنة
وهو المذكور في الشفاء واما اعتبار المتأخرين وهو المذكور في الاشارات
والتوازن الفصل اعلم ان يتميز المشاركات الجنسية والشاركات
الوجودية وهذا الخلاف مبني على منشاء تركيب الالهية غير منسوبة
فيما ذكرنا ان تلك الالف هي
اللفظ المقول على الاشياء في جواب
الاشياء هو في نفسه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

واما ان يتم كل من اللازم والمفارق حقايق فوق واحدة وهو العرض العام
كالمستفاد بالضرورة مثال اللازم العرض العام والفصل مثال المفارق العرض
العام وقوله لانك وبقره في الجوان متعلق بها وبها الموصوفات وبها
كل يقال على ما تحت حقايق مختلفة يخرج به غير الخيل والفصل البعيد ووجها
بقوله قولاً عريضاً **باب** القول في شرح ويرادف
المعروف وبسبب قولنا لان القول هو المركب والمعروف مركب كلياً عند قدم وعالماً
عند الآخر وبما هو الاول لان المفوف في اقسام النظر الذي هو ترتيب
امور معلومة فان كون النظر ترتيب امور منتهى على عدم صحة الترتيب
بالفوق فلو كان ذلك مبني على هذا لزم الدور ولذا عرف بعضهم النظر بمحصل امر
او ترتيب امور لان المفوف لا بد فيه من تصور شئ في شئ فيكون
مركباً وهذا من قولهم لا بد فيه من فريضة مخفية محجة للانتقال ولذا قالوا منتهى
المنطق شئ في شئ لا التعلق بمعنى الصانع شئ في شئ لا الصانع وانما يسمى
شأناً حاله لا الهية اما بكنيتها وهو الحد او بوجهه بمنزلة ما عاينها وهو الرسم
فالمراد ما يكون مقوره سبب لا كتاب تصور الشئ اما بكنيتها او بوجهه
بمنزلة ما عاينها فقولنا مقوره يخرج التصديقات وقولنا لا كتاب يخرج المردم
بالسنة الى لوازم البنية دون اما او شئ من الحد والامر والتقسيم كحدود
الاحد وعلاقتهم كون الانفصال من الحد كذا المسمى غير شئ من المسمى
فيل لا يجوز تعريف المفوف لانه لو كان للمفوف موقف لزم السلسل لا يجاب
بان موقف المفوف غير كوجود الوجود لان البنية ممنوعة بل كانت اما بان
السلسل لزم لان موقف المفوف من حيث هو غير محتاج الى موقف آخر
اما لبداهته اجزاء او لكونها معلومة فكما انه في حيث هو غير محتاج الى موقف آخر

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

لذلك لا يحتاج اليه من حيث هو معروف ايضاً لكونه معلوماً باعتبار عارض وهو صدق
مطلق المفوف كحدوده عليه وقد عرفت ان الخاص يقع موقفاً باعتبار غير اعتبار خصوصية
واما بان السلسل في الامور لا باعتبار شئ لا يتقاطع بانقطاع اعتبار غير حال
المراد ان روح اما هذا الرسم لانه ان كان مجرد الذاتيات فله والا فمهم
موقوف كذا بانه قول ان على كنه ما هيته السببي وهو ان كان موقفاً لجميع الذاتيات
فقد نام وان كان بعضها فان قص فكونه عدلاً مانع من دخول الاثبات رد الحجة
في اللغة المنع ونقاه باعتبار الذاتيات فالمراد ان هو الذي يتركب
عن جنس شئ وفصل القويين كالحيوان ان اطلق بالنسبة الى الان فلذا قال
وهو الحد العام والادان قص وهو الذي يتركب من جنس البعيد وفصل القويين
كلهم ان اطلق بالنسبة الى الان في العالم بغير او بفصل فقط كان اطلاق في
تعريف الان على ما قالوا لان الناطق مركب من نوع والاعتبار للمعاني فانه
كان مناه جسم او جوهراً الناطق كان كالجسم ان اطلق بعينه وان كان معناه
شئ في شئ لا التعلق بمعنى الصانع شئ في شئ لا الصانع وانما يسمى
شأناً حاله لا الهية اما بكنيتها وهو الحد او بوجهه بمنزلة ما عاينها وهو الرسم
فالمراد ما يكون مقوره سبب لا كتاب تصور الشئ اما بكنيتها او بوجهه
بمنزلة ما عاينها فقولنا مقوره يخرج التصديقات وقولنا لا كتاب يخرج المردم
بالسنة الى لوازم البنية دون اما او شئ من الحد والامر والتقسيم كحدود
الاحد وعلاقتهم كون الانفصال من الحد كذا المسمى غير شئ من المسمى
فيل لا يجوز تعريف المفوف لانه لو كان للمفوف موقف لزم السلسل لا يجاب
بان موقف المفوف غير كوجود الوجود لان البنية ممنوعة بل كانت اما بان
السلسل لزم لان موقف المفوف من حيث هو غير محتاج الى موقف آخر
اما لبداهته اجزاء او لكونها معلومة فكما انه في حيث هو غير محتاج الى موقف آخر

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والله اعلم بالصواب

بأنه مستقيم القامة يخرج من تحت القامة وكل واحد من الأوصاف الأربع
يوجد في غير الإنسان فلما قال سبحانه بالطبع غيره ولا يد ما يقال من أن بعضها
غنية عن البعض فإن ذلك غير مستلزم والغرض التمثيل والتأنيف بالفضل
فقط فإن أريد به اليونان الضاحكة فمسموع وإن أريد به بشي لم الضحك فمن هذا
القبيل وأما أن أريد به الجسم الضاحك فقد ذكرناه أنه أي المركب من الجنس
البعيد والخاصة رسم ناقص مع أن ما ذكره ليس ملائمة لطلبه في التناول
أما أن يقال من باب الغلب أو من باب الإطلاق اسم الجمل على الجزأين فإن
الجميع المركب في الذات والوصفي عرض أو يقال ذكرناه هو الغالب في التوقع فإن
أشبه الضاحك مركب في الوصف العام والخاصة ولا فائدة فيه لأن الوصف العام
لا ينفرد التميز ولا الإطلاق على الذات في التأنيف لا على الفاندين ومثله
التأنيف بالفصل والخاصة قلت قد قيل ذلك أيضا ولا كذا وأما الحق الملقى
بالتعريف فإن الصور مع الوصف العام والخاصة أقوى في الصور مع مجرد الخاص
وكذا الصور مع الفصل والخاصة أقوى في الصور مع مجرد الفصل فكيف لا يكون
لهما فائدة فالضبطان التعريف مجرد الذاتيات لمجوعها هدام وبعضها حد ناقص
والتعريف لا مجرد الذاتيات فالجنس التوب والخاصة رسم تام وبغيره
رسم ناقص فلهذا التعريف القائم مع الفصل والخاصة مع الفصل
والجنس البعيد مع الخاص كل مناه رسم ناقص **الان**
في مبادئ التعدييات وهي العضايا واحكاما القضية قول به ان يقال
عائل من صاوق فيه وكاذب فيه فالقول هو المركب مطلقا جمل القضية
المعقولة ويقع لا جمل القضية المعقولة وباق العيود يخرج المركبات
الانثائية طلبية كاشنة او غيرها والتعديية لان صدق القول وكذب

هذا هو المقصود من التعريف
بأنه مستقيم القامة يخرج من تحت القامة
كل واحد من الأوصاف الأربع يوجد في غير الإنسان
فلما قال سبحانه بالطبع غيره ولا يد ما يقال من أن بعضها
غنية عن البعض فإن ذلك غير مستلزم والغرض التمثيل والتأنيف بالفضل
فقط فإن أريد به اليونان الضاحكة فمسموع وإن أريد به بشي لم الضحك فمن هذا
القبيل وأما أن أريد به الجسم الضاحك فقد ذكرناه أنه أي المركب من الجنس
البعيد والخاصة رسم ناقص مع أن ما ذكره ليس ملائمة لطلبه في التناول
أما أن يقال من باب الغلب أو من باب الإطلاق اسم الجمل على الجزأين فإن
الجميع المركب في الذات والوصفي عرض أو يقال ذكرناه هو الغالب في التوقع فإن
أشبه الضاحك مركب في الوصف العام والخاصة ولا فائدة فيه لأن الوصف العام
لا ينفرد التميز ولا الإطلاق على الذات في التأنيف لا على الفاندين ومثله
التأنيف بالفصل والخاصة قلت قد قيل ذلك أيضا ولا كذا وأما الحق الملقى
بالتعريف فإن الصور مع الوصف العام والخاصة أقوى في الصور مع مجرد الخاص
وكذا الصور مع الفصل والخاصة أقوى في الصور مع مجرد الفصل فكيف لا يكون
لهما فائدة فالضبطان التعريف مجرد الذاتيات لمجوعها هدام وبعضها حد ناقص
والتعريف لا مجرد الذاتيات فالجنس التوب والخاصة رسم تام وبغيره
رسم ناقص فلهذا التعريف القائم مع الفصل والخاصة مع الفصل
والجنس البعيد مع الخاص كل مناه رسم ناقص

مطابقة حكم الواقع أو لا عقاد ولها معا وعلاها حكم لاثانية وتعيد
لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة كما في او حالا
او مستقبلا ولا بد من الاثانية والقبيل يات وهي اما حالية
كقولنا زيد كاتب او ليس بكاتب واما شرطية لان القضية
لا بد فيها من اتقاء النسبة الحكمية او انتزاعها والنسبة ان كانت ثبوت
مفهوم لمفهوم فالقضية القائمة بايقاعها توكيد حالية وان كانت
ثبوت مفهوم عند مفهوم آخر او ثبوت مبانية مفهوم عن آخر فالقضية
القائمة بايقاعها شرطية او انتزاعها شرطية ومن هذا يعرف
ان الشرطية ايضا متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود حكم فيها بان وجود الشمس طالعة الشمس واقع وكقولنا ان
ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود حكم فيها بان وجود الليل عند طلوع
الشمس غير واقع واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما زوج واما
فرد حكم فيها بان مبانية فردية العدد له وجوبها واقع وكقولنا النسب ما
ان يكون العدد زوجا او نكاحا مايت وبين حكم فيها بان مبانية الانكاح
متب وبين للزوجية غير واقع والجزء الاول من الحلية يسمى موضوعا
وضع يحمل عليه والثاني يحمله على الاول والجزء الاول في الشرطية التي
شرطية كانت يسمى بعد ما تقدم في الذكر طبعها وان نادر وضعها
بشيء ما لا يتصور لذلك وما علم من القضية حالية كانت او شرطية منفصلة
كانت او منفصلة اما موجبة ان كان الحكم فيها بالاتقاء كقولنا في طلب زيد
كاتب واما سلبية ان كان الحكم فيها بالانتزاع كقولنا زيد ليس بكاتب
وامثلة الشرطيات قد تقدمت وكل واحد منها اي من الموضوعية والسلبية

هذا هو المقصود من التعريف
بأنه مستقيم القامة يخرج من تحت القامة
كل واحد من الأوصاف الأربع يوجد في غير الإنسان
فلما قال سبحانه بالطبع غيره ولا يد ما يقال من أن بعضها
غنية عن البعض فإن ذلك غير مستلزم والغرض التمثيل والتأنيف بالفضل
فقط فإن أريد به اليونان الضاحكة فمسموع وإن أريد به بشي لم الضحك فمن هذا
القبيل وأما أن أريد به الجسم الضاحك فقد ذكرناه أنه أي المركب من الجنس
البعيد والخاصة رسم ناقص مع أن ما ذكره ليس ملائمة لطلبه في التناول
أما أن يقال من باب الغلب أو من باب الإطلاق اسم الجمل على الجزأين فإن
الجميع المركب في الذات والوصفي عرض أو يقال ذكرناه هو الغالب في التوقع فإن
أشبه الضاحك مركب في الوصف العام والخاصة ولا فائدة فيه لأن الوصف العام
لا ينفرد التميز ولا الإطلاق على الذات في التأنيف لا على الفاندين ومثله
التأنيف بالفصل والخاصة قلت قد قيل ذلك أيضا ولا كذا وأما الحق الملقى
بالتعريف فإن الصور مع الوصف العام والخاصة أقوى في الصور مع مجرد الخاص
وكذا الصور مع الفصل والخاصة أقوى في الصور مع مجرد الفصل فكيف لا يكون
لهما فائدة فالضبطان التعريف مجرد الذاتيات لمجوعها هدام وبعضها حد ناقص
والتعريف لا مجرد الذاتيات فالجنس التوب والخاصة رسم تام وبغيره
رسم ناقص فلهذا التعريف القائم مع الفصل والخاصة مع الفصل
والجنس البعيد مع الخاص كل مناه رسم ناقص

هذا هو المقصود من التعريف
بأنه مستقيم القامة يخرج من تحت القامة
كل واحد من الأوصاف الأربع يوجد في غير الإنسان
فلما قال سبحانه بالطبع غيره ولا يد ما يقال من أن بعضها
غنية عن البعض فإن ذلك غير مستلزم والغرض التمثيل والتأنيف بالفضل
فقط فإن أريد به اليونان الضاحكة فمسموع وإن أريد به بشي لم الضحك فمن هذا
القبيل وأما أن أريد به الجسم الضاحك فقد ذكرناه أنه أي المركب من الجنس
البعيد والخاصة رسم ناقص مع أن ما ذكره ليس ملائمة لطلبه في التناول
أما أن يقال من باب الغلب أو من باب الإطلاق اسم الجمل على الجزأين فإن
الجميع المركب في الذات والوصفي عرض أو يقال ذكرناه هو الغالب في التوقع فإن
أشبه الضاحك مركب في الوصف العام والخاصة ولا فائدة فيه لأن الوصف العام
لا ينفرد التميز ولا الإطلاق على الذات في التأنيف لا على الفاندين ومثله
التأنيف بالفصل والخاصة قلت قد قيل ذلك أيضا ولا كذا وأما الحق الملقى
بالتعريف فإن الصور مع الوصف العام والخاصة أقوى في الصور مع مجرد الخاص
وكذا الصور مع الفصل والخاصة أقوى في الصور مع مجرد الفصل فكيف لا يكون
لهما فائدة فالضبطان التعريف مجرد الذاتيات لمجوعها هدام وبعضها حد ناقص
والتعريف لا مجرد الذاتيات فالجنس التوب والخاصة رسم تام وبغيره
رسم ناقص فلهذا التعريف القائم مع الفصل والخاصة مع الفصل
والجنس البعيد مع الخاص كل مناه رسم ناقص

[illegible]

في الشرطية ان جاء زيدا واذا جاء زيد فاعلم انه في قوة طرد
لان الحكم على افراد الشيء في الجمل مع الحكم على بعض افراده مثلا زمان طرد
وملك وكذا الحكم في زمان منشر مع الحكم المطلق بزمان طرد او ملك
والنصف فاما ان كانا ان يكون الحكم بالانفصال فيما يتعلق على الاقضاء
وهي تسمى لزومية وذلك اجماع بان يكون المقدم عليه الثاني كقولنا ان كان
الشمس طالوة فالنهار موجود واما بان يكون الثاني علة للمقدم كقولنا بان
يكونا معلول في علة واحدة كذا ان كان النهار موجودا فالعالم مضي واما
التضاد بينهما كذا ان كان زيدا باعمر وكان عمره واما ان لا يكون كذلك
بل يكون الحكم بالانفصال كجدة الاتفاق وبسبب اتفاقية كقولنا ان كان
الطحا فالحمار كالماتق فانه حكم في الانفصال كجدة الاتفاق بين ناطقة انسان
وبهاقية الحمار لانها خلقا كذلك لان بينهما اقضاء وليس ان معنى عدم
عدم علم الحكم بالاقضاء لانه في نفس الامر فلا يرد ما يقال من انها لما
ذاتا دائمة على ما انما فامتنع انعكاس احد هما في الآخر ولا نفى بالاقضاء
الا ذلك وبهذا النحل ما اردوا على ان الدائمة اعتمد في الضرورية والمنفصل
ثلاث اقسام حقيقة وما نفع الجمع فقط وما نفع الخلق فقط لان العاد اما في الصدق
والكذب معا وبسبب حقيقة كقولنا العدد اما زوج واما فرد فانهما لا انفصال
ولا يكذبان معا وبسبب ما نفع الجمع والخلق معا وهي موجودة في سائر ارفع الفاعل
في الصدق والكذب معا كقولنا كس السبب اما ان يكون هذا لان
كانا بالفعل او كثرنا فانما صدقان وكذا بان معا واما في الصدق فقط
وبسبب ما نفع الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما حمر او شجر فانهما لا صدقان وقد
يكذبان بان يكون اني دسا سائر ارفع الفاعل في الصدق فقط نحو سبب السبب

اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة فانهما يصدقان ولا يكذبان والاكاذيب
شجر وجزمها واما في الكذب فقط ويسمى مانعة فكلو فقط كقولنا زيد امان يكون
في الجزم واما ان لا يصدق فان الكوز في الجزم عدم النفي يصدقان ولا يكذبان
والا نفي في البهرسا بتمامه في العاد في الكذب فقط كقولنا زيد امان
لا يكون في الجزم واما ان يصدق فان عدم الكوز في الجزم مع النفي يكذبان ولا يصدقان
ومن يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة منع الجزم في سائر البهرا صدق
في سائر البهرا منع الجزم وكل مادة صدق فيها موجبة منع الجزم كقولنا زيد امان
صدق في سائر البهرا منع الجزم وكذا من جانب البهرا وان كل شي صدق
بين شي مانع الجزم صدق بين نقيضه منع الجزم والعكس كقولنا زيد امان لا يصدق
اي في الايجاب والسلب اما بعد الاختلاف فيه فالصادقة السالبة المستقيمة في
النوع وقد يكون المنفصلات ذوات اجزاء ثلثة او اكثر فانه ثلثة كقولنا العبد
اما زيدا واما قصا واما ساد والكل اسم او فعل او حرف والاكثرة كقولنا العفم
اما زيدا واما هواء واما ارض والكل مانع او جزم او فصل او خاصة او عرض
عام وشال المتن بسره ان ينسب عددا في عدد كمان في الزيادة والمنقصا
والساوي لا يرد بل مانع مانع اللغوية بل المراد بها معانيها الاصطلاحية فان كل
عدد ينسب للمجتمع من كسوره السعة على سبيل زائد اكان شي عشر وانا قص
ناقصا كالاربعة والساوي ساويا كالتسعة هذا في المنفصل الحقيقة واما
مانعة للكون كقولنا زيد امان من ان يكون هذا الشيء لا شجرة او لا شجر
او لا حيوانا واما مانعة للانكفاد امان يكون هذا الشيء شجرة او حمار او حيوانا
فان قلت لا يربى شي في المنفصل في اكثر من جزئين لان الانفصال
نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تتصور الا بين الجزئين ضرورة

ان النسبة بين امور متشككة لا يكون واحدة بل يكون متشككة فلو لم
من تركيب المنفصلات من اكثر من جزئين ثم كرها بحسب الظاهر لا بحسب
الحقيقة والافاق الانفصال الحقيقة في المثال المذكور على الحقيقة بين ان يكون
العدد زائدا وان لا يكون ثم على تقدير ان لا يكون زائدا بين كونها ناقصا
او مساويا فان قلت فلو جزم حكمهم ان الحقيقة لا تتغير كسب من اكثر
من جزئين ومانعة الجزم المتغير كسب فليس وجهه ان الحقيقة اذا اريد
بها الانفصال الحقيقة بين كل جزئين منها فلا يكاد تصديق لان الاول في الجزم
الثلثة مثلا اذا تحقق فان تحقق الثاني ايضا ارتفع الانفصال الحقيقة
بينها وان لم يتحقق فان تحقق الثالث لم يكن بينه وبين الاول
الانفصال واما لم يتحقق لم يكن بينه وبين الثاني الانفصال اما الاخير ان
فصدقان وان اريد منع الجزم والجمع بين كل جزئين معينين في اجزائها
كما في المثالين المذكورين هذا هو الحق ان المراد بان الانفصال ان كان انفصالا
واحد لا يتحقق الا بين جزئين وان كان مطلقا الانفصال فيحقق بين
الجزئين واكثر في الاقسام الثلثة لما مضى في القضا بالشرع في احكامها
على طريقة الاختصار والافاضار على المطلقات على ما هو واجب
الكتاب فقال الناقض اي من جملة احكام القضا بالناقض وهو
اختلاف القضاين يخرج اختلاف المزدوين كزيد وعمرو ومحمد وقتيبة
بالاجاب والسلب يخرج اختلافها بالمثل والشرط والعدول والتبديل
وغیرها فان نقيض الشيء سلب لا عدوله لان الشيء وعدوله ليس انفصالا
لعدم الثبات ولهذا يقال لانا نقض في المواد لانها مع اعتبار
الحكم لا يكون مفردة وبدونه لا يكون سلبا واجبا باجيب بقية ذلك

لعدم كونها مفردة وبدونه لا يكون سلبا واجبا باجيب بقية ذلك
لعدم كونها مفردة وبدونه لا يكون سلبا واجبا باجيب بقية ذلك

ان النسبة بين امور متشككة لا يكون واحدة بل يكون متشككة فلو لم
من تركيب المنفصلات من اكثر من جزئين ثم كرها بحسب الظاهر لا بحسب
الحقيقة والافاق الانفصال الحقيقة في المثال المذكور على الحقيقة بين ان يكون
العدد زائدا وان لا يكون ثم على تقدير ان لا يكون زائدا بين كونها ناقصا
او مساويا فان قلت فلو جزم حكمهم ان الحقيقة لا تتغير كسب من اكثر
من جزئين ومانعة الجزم المتغير كسب فليس وجهه ان الحقيقة اذا اريد
بها الانفصال الحقيقة بين كل جزئين منها فلا يكاد تصديق لان الاول في الجزم
الثلثة مثلا اذا تحقق فان تحقق الثاني ايضا ارتفع الانفصال الحقيقة
بينها وان لم يتحقق فان تحقق الثالث لم يكن بينه وبين الاول
الانفصال واما لم يتحقق لم يكن بينه وبين الثاني الانفصال اما الاخير ان
فصدقان وان اريد منع الجزم والجمع بين كل جزئين معينين في اجزائها
كما في المثالين المذكورين هذا هو الحق ان المراد بان الانفصال ان كان انفصالا
واحد لا يتحقق الا بين جزئين وان كان مطلقا الانفصال فيحقق بين
الجزئين واكثر في الاقسام الثلثة لما مضى في القضا بالشرع في احكامها
على طريقة الاختصار والافاضار على المطلقات على ما هو واجب
الكتاب فقال الناقض اي من جملة احكام القضا بالناقض وهو
اختلاف القضاين يخرج اختلاف المزدوين كزيد وعمرو ومحمد وقتيبة
بالاجاب والسلب يخرج اختلافها بالمثل والشرط والعدول والتبديل
وغیرها فان نقيض الشيء سلب لا عدوله لان الشيء وعدوله ليس انفصالا
لعدم الثبات ولهذا يقال لانا نقض في المواد لانها مع اعتبار
الحكم لا يكون مفردة وبدونه لا يكون سلبا واجبا باجيب بقية ذلك

لعدم كونها مفردة وبدونه لا يكون سلبا واجبا باجيب بقية ذلك
لعدم كونها مفردة وبدونه لا يكون سلبا واجبا باجيب بقية ذلك

ان النسبة بين امور متشككة لا يكون واحدة بل يكون متشككة فلو لم
من تركيب المنفصلات من اكثر من جزئين ثم كرها بحسب الظاهر لا بحسب
الحقيقة والافاق الانفصال الحقيقة في المثال المذكور على الحقيقة بين ان يكون
العدد زائدا وان لا يكون ثم على تقدير ان لا يكون زائدا بين كونها ناقصا
او مساويا فان قلت فلو جزم حكمهم ان الحقيقة لا تتغير كسب من اكثر
من جزئين ومانعة الجزم المتغير كسب فليس وجهه ان الحقيقة اذا اريد
بها الانفصال الحقيقة بين كل جزئين منها فلا يكاد تصديق لان الاول في الجزم
الثلثة مثلا اذا تحقق فان تحقق الثاني ايضا ارتفع الانفصال الحقيقة
بينها وان لم يتحقق فان تحقق الثالث لم يكن بينه وبين الاول
الانفصال واما لم يتحقق لم يكن بينه وبين الثاني الانفصال اما الاخير ان
فصدقان وان اريد منع الجزم والجمع بين كل جزئين معينين في اجزائها
كما في المثالين المذكورين هذا هو الحق ان المراد بان الانفصال ان كان انفصالا
واحد لا يتحقق الا بين جزئين وان كان مطلقا الانفصال فيحقق بين
الجزئين واكثر في الاقسام الثلثة لما مضى في القضا بالشرع في احكامها
على طريقة الاختصار والافاضار على المطلقات على ما هو واجب
الكتاب فقال الناقض اي من جملة احكام القضا بالناقض وهو
اختلاف القضاين يخرج اختلاف المزدوين كزيد وعمرو ومحمد وقتيبة
بالاجاب والسلب يخرج اختلافها بالمثل والشرط والعدول والتبديل
وغیرها فان نقيض الشيء سلب لا عدوله لان الشيء وعدوله ليس انفصالا
لعدم الثبات ولهذا يقال لانا نقض في المواد لانها مع اعتبار
الحكم لا يكون مفردة وبدونه لا يكون سلبا واجبا باجيب بقية ذلك

الاختلاف لانه ان يكون احدهما حاداً والاخرى كاذبة يخرج اليه شيان
الفرق لا يقع الاختلاف بالاجاب والسلب ذلك يخرج كل حيوان ان كان ولا شيء
من الحيوان بان ان يقتضي ذلك كس لا لانه بل بداهة كونه بان
ويزيد ليس يوافق فان افتضاء الاختلاف بذلك صدق افتضاء كذب الاخرى
بواسطة مساواة الجوابين المقتضية لان يكون الجواب احدهما قوة الجواب الاخرى
وسلب احدهما قوة سلب الاخرى كقولنا زيد كاتب زيد ليس كاتب
هذا مثال التناقض بين خصوصين ولا يتحقق ذلك باختلاف الموصوف الا بعد
افتضاءهما الى التخصيص في الموضوع بخلاف زيد قائم وعم ليس قائم والحيول بخلاف
زيد قائم وزيد ليس قائم والزمان بخلاف زيد قائم اي في الليل زيد ليس قائم
اي في النهار والمكان بخلاف زيد قائم اي في المسير زيد ليس قائم اي في السكون
والاضافة بخلاف زيد اب اي عمرو وليس باب اي بكر والقوة والفعل بخلاف ثمر في
الذين مسكر اي بالقوة ليس بكر اي بالفعل والجزء والكل بخلاف الزنجي اسود
اي بعضه ليس اسود اي كل والشرا بخلاف الجسم مفروق كلبم بشر باياضه غير
مفروق للبرق اشرا سوده والصحاح المعبره تحقق التناقض وحدة النسبة
الحكمة حتى يرد الاجاب والسلب على شئ واحد فان وحدتها مستلزمة لهذه
الوحدات وعدم وحدتها مستلزمة لثباتها وعدم وحدة النسبة حكمية والافلاحة فيما ذكره
لا ارتفاع التناقض باختلاف الآلة كونه زيد كاتب اي بالعلم الواسطي ليس كاتب
اي بالعلم التركي والعلة كونه انبي رعا مل الى السلطان غير عامل اي لغيره والمفعول
كونه زيد قارب اي عم والسلب بقاء اي بكر او الجمر كونه على عشرة و اي درهم
على عشرة و اي دينار الى غير ذلك وهذا المقدار يعرف تناقض الخصوصيين و
ما من الخصم فتعقب الاجاب الكلي السلب الجزئي وتعقب السلب الكلي الاجاب

الجزئي

الجزئي ضرورة وقد قال وتعقب الموجبة الكلية انما هي السبب الجزئية وتعقب
السبب الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا كل ان حيوان بعض
الانسان ليس حيوان ولا شئ من الانسان حيوان بعض الانسان
حيوان لا يقال لا انا والموضوع فيه لان المراد بالموضوع في تلك المسئلة
الموضوع في الذم وهو متحد بالخصوص لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد افتضاءهما
في الحكم لان الكليين قد يكونان كقولنا كل ان كاتب ولا شئ من ان
كاتب والجزئيين قد يصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
الانسان ليس كاتب واعلم ان المصطلح في قوة الجزئية حكمية كما هو
من احكام القضايا العكسية وهو ان يقر بشدداي لان العكس المذكور
يطلق على معين على التقية الحاصلة من التبديل المذكور وعلى نفس
التبديل فلم يند صار معنى ان اي يجعل الموضوع في الذكر او ما يقوم
مقامه من الشرحية وهو المقدم محمول المحمول او ما يقوم مقامه من الشرحية
وهو ان اي موضوعا مع بقاء السلب والاجاب كماله والتعديق والتكذيب
بجمله اما الاول فلان قولنا كل ان ناطق لا يلزمه السلب اصلا
وقولنا كشي من الانسان كشي لا يلزمه الاجاب اصلا واما الثاني فعلاه
ان صدق الاسل صدق العكس فان كذب العكس كذب الاسل كما هو
شان اللزوم لان كذب الاسل كذب العكس كما فهم او نقول معناه
ان مجموع التعديق والتكذيب يكون كماله لان كلامهما يكون كماله و
كون مجموع كماله لانه يكون التعديق كماله اطلاقا للفظ على احد محتملا
على التعيين واذا عرفت مفهومه فتقول الموجبة الكلية لا تنفك
كلية يجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع وعدم جواز حمل الاخص

فيكون قوله وتعقب الموجبة الكلية انما هي السبب الجزئية وتعقب
السبب الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا كل ان حيوان بعض
الانسان ليس حيوان ولا شئ من الانسان حيوان بعض الانسان
حيوان لا يقال لا انا والموضوع فيه لان المراد بالموضوع في تلك المسئلة
الموضوع في الذم وهو متحد بالخصوص لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد افتضاءهما
في الحكم لان الكليين قد يكونان كقولنا كل ان كاتب ولا شئ من ان
كاتب والجزئيين قد يصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
الانسان ليس كاتب واعلم ان المصطلح في قوة الجزئية حكمية كما هو
من احكام القضايا العكسية وهو ان يقر بشدداي لان العكس المذكور
يطلق على معين على التقية الحاصلة من التبديل المذكور وعلى نفس
التبديل فلم يند صار معنى ان اي يجعل الموضوع في الذكر او ما يقوم
مقامه من الشرحية وهو المقدم محمول المحمول او ما يقوم مقامه من الشرحية
وهو ان اي موضوعا مع بقاء السلب والاجاب كماله والتعديق والتكذيب
بجمله اما الاول فلان قولنا كل ان ناطق لا يلزمه السلب اصلا
وقولنا كشي من الانسان كشي لا يلزمه الاجاب اصلا واما الثاني فعلاه
ان صدق الاسل صدق العكس فان كذب العكس كذب الاسل كما هو
شان اللزوم لان كذب الاسل كذب العكس كما فهم او نقول معناه
ان مجموع التعديق والتكذيب يكون كماله لان كلامهما يكون كماله و
كون مجموع كماله لانه يكون التعديق كماله اطلاقا للفظ على احد محتملا
على التعيين واذا عرفت مفهومه فتقول الموجبة الكلية لا تنفك
كلية يجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع وعدم جواز حمل الاخص

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

على كل فرد الأمم أو يصدق قول كل إنسان حيوان ولم يصدق كل حيوان إنسان
بل نكس جرمية لوجب ملاقات عقول الموضوع والمحول في الموجبة كلية كانت
أو جزئية وبالملاقات يصدق التجربة في الطرفين لانا إذا قلنا كل إنسان
حيوان يصدق بعض الحيوان إنسان فالأجد شيئا موصوفا بالإنسان
والحيوان يكون بعض الحيوان إنسانا والموجبة الجزئية أبدا تنكس جرمية
بندوة على كماله إن شاء الله تعالى الكلية تنكس كلية وذلك بين بنفسه
بيانا ونقول إذا صدق لمحل كل فرد من أفراد الموضوع صدق سلب
الموضوع على كل فرد المحل أو لو ثبت الموضوع شيء من أفراد المحل فصل
الملاقات من الموضوع والمحول في ذلك التردد وقدم أن الملاقات هي الموجبة الجزئية
من الطرفين وصدق الموجبة الجزئية في الطرفين ينافي السالبة الكلية من أحدهما
فإنه إذا صدق لشيء من الأنا لا يصدق لشيء من الجرميات والآن بعض الجرميات
إن في بعض الأنا من جرميات الأنا أو بعضها من الأنا لشيء من الأنا
بجزمية لا يصدق لشيء من الجرميات لشيء من الأنا لشيء من الأنا
لأنه على كل فرد من الأنا لشيء من الجرميات لشيء من الأنا لشيء من الأنا
لحيوان ليس إنسان ولا يصدق على بعض الأنا ليس حيوانا وإنما قال
لأنه ما لا يصدق على أحيانا لموضوع المادة أو صدق بعض الجرميات إنسانا
بعض الأنا ليس حيوانا وعلم أن العالم بذكر عكس النقيض مع أنه بجملة أحكام
النفاذ لعدم احتمال العلوم والانساجات كما سيجي أنه إن الانساج بوسائل
عكس نقيض القضية لاسمى قياسا كلف الانساج بالعكس لسوى لرعاية
حدود القضية فيه فإن قلت إذا كان كذلك فلم ذكره في المطولات
طوله الأحكاما نظريا كما يستخرج من الأحكام واللفظ قلت لانا لفائدة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
في بيان صدق القضية بواسطة عكس نقيضها كما قالوا مع أن الشيخ
كثيرا ما ينجح عكس النقيض في كنه الحكمة كما لا يخفى على متبعيه
في مقاصد القديسات وهو باب القياس في تعريفه ونقيضه القياس
هو قول جنس مؤلف من أقوال يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة
المستزمنة بعكسها مثلا والمراد بالأقوال ما فوق الواحد ضرورة هي ما لفظ
القياس من المقدمتين متى سلمت صحة أقوال شارة إلى أن كونها
سليمة في نفس الأمر ليس بشرط استنباطها قياسا وإنما تعريف القياس
الكاذب المقامات أبدا لزم كخرج الاستدلال الغير التام والتمثيل فانها
وإن سلمنا الاستدلال المقصود لكونها ظاهريين وقوله عنها يخرج المقدم
المستزمنة لا يصدق بها فاما لا يلزم عنها ما ذكره الشيخ لاخرى دخل فيها لئلا تنافي
أخرى عن مثل قياس المساواة فإن استمرها بواسطة مقدمة
جزئية إلى اجنبية حيث يصدق يتحقق الاستدلال كلف المساوات
والظرفية حيث لا يصدق فلما كان في القضية والرعية وغيرها ما يصدق
أخرى عن مثل جرم الجوهري بوجوب ارتفاع ارتفاع الجوهري وكل ليس جوهري
لا يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهري المنتج بقولنا جرم الجوهري فانه بواسطة
عكس نقيض الكبرى اعني قولنا وكل ما يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهري فهو
جوهري قولنا هو المنتجة ومنه آخرتها إن لا يكون إحدى مقدمتي القياس
الآخر من الصغرى والكبرى أو الاستثنائي من الشرطية والرافقة
والواضحة وأما إن لا تكون جرم من إحدى المقدمتين فغير مستزمنة وإنما
شرط الآخرية أو لولاها لكان ما يصدق بالآخرية ضرورة على المطر مستزمنة
على الدور والمردوب فإن قلت القضية المركبة المستزمنة لكسها وعكسها

في بيان صدق القضية بواسطة عكس نقيضها كما قالوا مع أن الشيخ

كثيرا ما ينجح عكس النقيض في كنه الحكمة كما لا يخفى على متبعيه

في مقاصد القديسات وهو باب القياس في تعريفه ونقيضه القياس

هو قول جنس مؤلف من أقوال يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

في بيان صدق القضية بواسطة عكس نقيضها كما قالوا مع أن الشيخ
كثيرا ما ينجح عكس النقيض في كنه الحكمة كما لا يخفى على متبعيه
في مقاصد القديسات وهو باب القياس في تعريفه ونقيضه القياس
هو قول جنس مؤلف من أقوال يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة
المستزمنة بعكسها مثلا والمراد بالأقوال ما فوق الواحد ضرورة هي ما لفظ
القياس من المقدمتين متى سلمت صحة أقوال شارة إلى أن كونها
سليمة في نفس الأمر ليس بشرط استنباطها قياسا وإنما تعريف القياس
الكاذب المقامات أبدا لزم كخرج الاستدلال الغير التام والتمثيل فانها
وإن سلمنا الاستدلال المقصود لكونها ظاهريين وقوله عنها يخرج المقدم
المستزمنة لا يصدق بها فاما لا يلزم عنها ما ذكره الشيخ لاخرى دخل فيها لئلا تنافي
أخرى عن مثل قياس المساواة فإن استمرها بواسطة مقدمة
جزئية إلى اجنبية حيث يصدق يتحقق الاستدلال كلف المساوات
والظرفية حيث لا يصدق فلما كان في القضية والرعية وغيرها ما يصدق
أخرى عن مثل جرم الجوهري بوجوب ارتفاع ارتفاع الجوهري وكل ليس جوهري
لا يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهري المنتج بقولنا جرم الجوهري فانه بواسطة
عكس نقيض الكبرى اعني قولنا وكل ما يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهري فهو
جوهري قولنا هو المنتجة ومنه آخرتها إن لا يكون إحدى مقدمتي القياس
الآخر من الصغرى والكبرى أو الاستثنائي من الشرطية والرافقة
والواضحة وأما إن لا تكون جرم من إحدى المقدمتين فغير مستزمنة وإنما
شرط الآخرية أو لولاها لكان ما يصدق بالآخرية ضرورة على المطر مستزمنة
على الدور والمردوب فإن قلت القضية المركبة المستزمنة لكسها وعكسها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
في بيان صدق القضية بواسطة عكس نقيضها كما قالوا مع أن الشيخ
كثيرا ما ينجح عكس النقيض في كنه الحكمة كما لا يخفى على متبعيه
في مقاصد القديسات وهو باب القياس في تعريفه ونقيضه القياس
هو قول جنس مؤلف من أقوال يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة
المستزمنة بعكسها مثلا والمراد بالأقوال ما فوق الواحد ضرورة هي ما لفظ
القياس من المقدمتين متى سلمت صحة أقوال شارة إلى أن كونها
سليمة في نفس الأمر ليس بشرط استنباطها قياسا وإنما تعريف القياس
الكاذب المقامات أبدا لزم كخرج الاستدلال الغير التام والتمثيل فانها
وإن سلمنا الاستدلال المقصود لكونها ظاهريين وقوله عنها يخرج المقدم
المستزمنة لا يصدق بها فاما لا يلزم عنها ما ذكره الشيخ لاخرى دخل فيها لئلا تنافي
أخرى عن مثل قياس المساواة فإن استمرها بواسطة مقدمة
جزئية إلى اجنبية حيث يصدق يتحقق الاستدلال كلف المساوات
والظرفية حيث لا يصدق فلما كان في القضية والرعية وغيرها ما يصدق
أخرى عن مثل جرم الجوهري بوجوب ارتفاع ارتفاع الجوهري وكل ليس جوهري
لا يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهري المنتج بقولنا جرم الجوهري فانه بواسطة
عكس نقيض الكبرى اعني قولنا وكل ما يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهري فهو
جوهري قولنا هو المنتجة ومنه آخرتها إن لا يكون إحدى مقدمتي القياس
الآخر من الصغرى والكبرى أو الاستثنائي من الشرطية والرافقة
والواضحة وأما إن لا تكون جرم من إحدى المقدمتين فغير مستزمنة وإنما
شرط الآخرية أو لولاها لكان ما يصدق بالآخرية ضرورة على المطر مستزمنة
على الدور والمردوب فإن قلت القضية المركبة المستزمنة لكسها وعكسها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
في بيان صدق القضية بواسطة عكس نقيضها كما قالوا مع أن الشيخ
كثيرا ما ينجح عكس النقيض في كنه الحكمة كما لا يخفى على متبعيه
في مقاصد القديسات وهو باب القياس في تعريفه ونقيضه القياس
هو قول جنس مؤلف من أقوال يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة
المستزمنة بعكسها مثلا والمراد بالأقوال ما فوق الواحد ضرورة هي ما لفظ
القياس من المقدمتين متى سلمت صحة أقوال شارة إلى أن كونها
سليمة في نفس الأمر ليس بشرط استنباطها قياسا وإنما تعريف القياس
الكاذب المقامات أبدا لزم كخرج الاستدلال الغير التام والتمثيل فانها
وإن سلمنا الاستدلال المقصود لكونها ظاهريين وقوله عنها يخرج المقدم
المستزمنة لا يصدق بها فاما لا يلزم عنها ما ذكره الشيخ لاخرى دخل فيها لئلا تنافي
أخرى عن مثل قياس المساواة فإن استمرها بواسطة مقدمة
جزئية إلى اجنبية حيث يصدق يتحقق الاستدلال كلف المساوات
والظرفية حيث لا يصدق فلما كان في القضية والرعية وغيرها ما يصدق
أخرى عن مثل جرم الجوهري بوجوب ارتفاع ارتفاع الجوهري وكل ليس جوهري
لا يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهري المنتج بقولنا جرم الجوهري فانه بواسطة
عكس نقيض الكبرى اعني قولنا وكل ما يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهري فهو
جوهري قولنا هو المنتجة ومنه آخرتها إن لا يكون إحدى مقدمتي القياس
الآخر من الصغرى والكبرى أو الاستثنائي من الشرطية والرافقة
والواضحة وأما إن لا تكون جرم من إحدى المقدمتين فغير مستزمنة وإنما
شرط الآخرية أو لولاها لكان ما يصدق بالآخرية ضرورة على المطر مستزمنة
على الدور والمردوب فإن قلت القضية المركبة المستزمنة لكسها وعكسها

مقدمة : قصة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

قدم في وجهه لادعائه **الاول** وادعائه
اخر في المنة

عبد الله بن أبي بكر

المختار
المختار
المختار

باب في بيان القوميين
في كل من الحرفين
الخطين والخطين

مکتبہ اسلامیہ
بیت العلوم
لاہور

۱۰. الفصل الثاني في وجوب

ط موصوفه در زمانه
خواجه نصیر علی
السنی

هذه القياسات

231

ان يكون الصالح كزعمو شين
 صفة كزعمه والشيء موحى
 به لا يجوز لنا بغير ان يكون
 وكل من لم يسمع من
 الكرمين بالجاب والجب والكرم
 والكرم والكرم والكرم

القياس من جهة صفة صفة
 والاسماء على كبري والسنج
 صفة صفة كقولنا بعض
 الجسم مؤلف ولا شيء من
 المؤلف بقديم شيء
 بعض الجسم ليس
 بقديم

فمنه ان
و من
النزول
افضل
الحد

[illegible]

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه العقل في هذه المسئلة

من اول الاول كما علم في المطول ان القياس لا ينشأ في الاقتران
وبالعكس وانما ينشأ في عند اختلاف مقدماته بالاجاب والسلب
اولا متفقاً فيما لم يمتدح الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق
القياس الوارد على صورة تارة مع اجاب النتيجة واخرى مع سلبها
وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة لذاته للاستحالة اختلاف
مقتضى الذات اما عند اجاب المقدمتين فتقول كل انسان حيوان
وكل ناطق او كل فرس حيوان واما عند سلبها فتقول لا شيء من النسان
كله ولا شيء من الفرس او من الناطق كبحر والشكل الاول هو الذي
جعل مقار العلوم الى ميزانها والعبارة الموزنة فتوردة دون غيرهما
بجعل دستور اي مرجعاً يقتضي به لا ينتج منه الطرد وخرجه بالنتيجة اربعة
والقياس عشرين ضرباً حاصله من ضرب الصغريات الخمس
الاربعة في الكبريات الاربعة كذلك غير ان اجاب الصغرى اسقطت
حاصله من ضرب الساتين الصغريتين في الكبريات الاربعة وكلية
الكبرى اسقطت اربعة اخرى حاصله من ضرب الكبريتين الجريتين في
الصغريتين الموجبتين فتبقى اربعة ضرب الضرب الاول موجباً كليتان
نتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
ان في الخليتان والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل جسم
مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم الثالث
موجبان والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف
وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه العقل في هذه المسئلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه العقل في هذه المسئلة

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه العقل في هذه المسئلة

بعض الجسم بقديم واما رتب هذا الترتيب باعبار النتيجة فالضرب
الاول ينتج اشرف المصوبات وهي الموجبة الكلية كقولنا كل انسان على
شرفين الاجاب والكلية والثاني ينتج السالبة الكلية وهي اشرف
في الموجبة الجزئية لان اشرف الكل كونه في وجوده متعددة كونه
شاملاً ومضبوطاً واما في العلوم ازيد من شرف الموجبة الجزئية والاشرف
ينتج الموجبة الجزئية وهي اشرف من السالبة الجزئية لان فيه شرفاً واحداً
وهو الاجاب وليس في نتيجة الرابع شيء من الشرفين والقياس
الاقتران تحت اقسام اربعة اقسام اما في جملتين كما مر في مرة واما من
مفصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالها فالتاها موجود وكلما كان
التاها موجوداً فالارض ممتلئة ينتج ان كانت الشمس طالها فالارض
ممتلئة لان ملزوم الملزوم ملزوم واما في مفصلتين كقولنا كل عدد
فهو اما زوج واما فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد لانه
اما ان ينقسم الى المنقسمين او لا ينتج فكل عدد فهو اما فرد
او زوج الزوج زوج الفرد لان الصادق من المفصل الاول ان
كان الفردية فهو اقسام النتيجة وان كان الزوجية فهي خمسة اقسام
كان الصادق احد ضربها المذكورين في النتيجة ايها فيصدق النتيجة
المركبة في الاقسام الثلاثة قطعاً واما من جملة ومنفصلة كقولنا كلما كان
هذا انساناً فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انساناً
فهو جسم لان الصادق على كل ما صدق عليه اللازم صادق على الملزوم
قطعاً واما من جملة ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج
فهو منقسم بمساوئين فكل عدد اما فرد او منقسم بمساوئين لان الم

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه العقل في هذه المسئلة

لا خد المعاندين معاندا لاخر ولما من مصل ومنفعة كقولنا كلما كان هذا
هو حيوان وكل حيوان هو اما ابيض او اسود ينتج كلما كان هذا انسانا
هو اما ابيض او اسود لان انقام كل ما يصدق عليه اللزوم يستلزم
انقام الملزوم وهذه هي الاقسام الخمسة من القياس الاخر اثنان واستفاد
ببحث في تحقيق اناجاتها الى المطولات واما القياس الاستثنائي فمخرج
من ان يكون شرطه مطلقا ومنفصلا حقيقة او مانعة للجمع او مانعة للخلو فالنقص
ينتج بوضع المقدم وضع الثاني وبتعريف الثاني في رفع المقدم اثنان والحقيقة
بوضع كل من الطرفين رفع الاخر وتزعم وضع الاخر اربعة وهو مانعة للجمع
كل واحد رفع الاخر فقط اثنان ومانعة للخلو يرفع كل وضع الاخر فقط اثنان
صار مجموع المستحقات عشرة والحقبة اثنان في المصل واثان في مانعة
الجمع واثان في مانعة الخلو هذا هو الكلام الكلي والى بعض ما ذكرنا است
بجمله واما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعية فيه ان كانت
مطلوبة لزومية فاستثنا عین المقدم ينتج عین الثاني كقولنا ان كان
هذا انسانا فهو حيوان لكنه ان ينتج انه حيوان لان وجود الملزوم
ملزوم لوجود اللازم واستثناء نقض الثاني ينتج نقض المقدم لان
عدم اللازم يستلزم عدم الملزوم ولا ينتج استثناء عین الثاني ولا استثناء
نقض المقدم شيئا فالاستثناء اعم من الوضع وبشيء استثناء العين و
في الوضع وبشيء استثناء النقيض فكانت هذا هي الصيغ فيما اذا كانت الملازمة
عامة اما اذا كانت متساوية فاستثناء عین كل ينتج عین الاخر واستثناء
نقض كل ينتج نقض الاخر كما قال في الفصل ان الحكم فطري في الصور الاربع
فان المتساوية في الحقيقة متساويان في كل حكمين من الاربعه هي ملازمة

بين المتلازمين الا ترى ان استلزام وجود الملازم وجود الملازم في نفسه
 من حيث انه لازم بل من حيث يلزمه وكذا استلزام عدم الملازم عدم الملازم لان
 حيث انه يلزمه بل من حيث انه لازم وان كانت منفصلة فاستلزام
 عين الوجود بينهما ينتج نقيض الآخر لان وجود احد المعاندين صدق فاستلزام
 عدم الآخر منه في الحقيقة ومانعة الجمع واستلزام نقيض احدهما يمتنع عن
 الآخر لان احد المعاندين كذب باستلزام وجود الآخر وهذا في الحقيقة ومانعة
 الخلو والاعتناق فكذلك في التفصيل والاصل ما ذكرناه عليه القول والاستلزام
 غير خافية ومن **باب** المنطق الباب الصاعث في المنطق كما في
 في المادة فلما تم التلخيص الى مباحث الصورة اشار الى مباحث المادة ايضا
 فحال من علم الصاعث ابره جان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية
 لانها في اليقين اسم من ان يكون ضرورية او ممكنة منها فالقياس حسن في اول
 الاصل في المؤلف ذكره ليعلم ان قوله من مقدمات يقينية وهو يخرج
 المحطاة والجدل وغيرهما وقوله لانها في اليقين غايته ذكره لتبطل التوفيق
 على العمل الرابع فالمراد اشارة الى الصورة بالاطابقة ولا العكس
 بالانتماء ام فهو القوة العاقلة والمقدمات مادة وانما في اليقين غايته واليقين
 انما يستلزم لان علم العقل به اما لما يستلزمه في العلم او معناه الاول ان
 لم يتوقف على وسط حاضر في الذهن فهو ادكيات وان توقف فهي القضايات
 قياسا عليها وانما ان لا يتوقف اليقين به بعد الاحساس على شيء
 او يتوقف الاول على الحس ان كان لا يحس ان كان الحس الظاهر فهو المشاهدة
 وان كان الحس الباطن فهو الحدسيات وان توقف فالحس لا يحس سمع
 وهو المتواترات فانها تتوقف على حكم العقل باستماع توافقي الخبرين على

والمفاد في هذا هو وجه القبط لا الحرف العقل

او غيره فان توقف على الحدس فالحديثيات هذا هو وجه القبط لا الحرف العقل
والى مقدار ما استر بقوله احدهما اوليات كقول الواحد نصف الاثنين
والكل اعظم من كل واحد فان الحكمين لا يتوقفان الا على تصور الطرفين فمن دهم ان
الجزء قد يكون اعظم من الكل كما في اداء الفيل فهو لم يتصور مع الكل والجزء وانما
وسمي نحوها ايضا كقول النسخة في المذكور بالسر وان رشفة في
الحسوس باللمس بغير ما يتصورنا سبل الصغار اذ لو لم يسلبها لادفع
الاسر بالحقب شرها كلها او اكثر بافتوقف اليقين فيها على تكرار المشاهدات
وحدسيات الامم قد مات يحصل اليقين فيها بسفوح المبادئ والمطالب للذهن
وقفة وهو الملقى بالحدس لا الحركة فيها بخلاف التفكير فانه تدبج لا دفعي ولذا قد
يكون اختلاف ان س فيه بالسرعة والبطء اما في الحدس فليس الا بالقليل والكره
لا دفعي كقولنا نود ان نرى مستفاد من الشمس بداسط متفردة تشكلا
الخلق قريبا ونقدتها ومتواترات وهي القضايا التي يحكم العقل بها لانها نقلها
قد تم كحل العقل لا الظاهر على الكذب ومصادقة حصول اليقين كقولنا محمد ادعى النبوة
واظهر معجزة على يده لا فانه كعليه بالبلدان النائية والامم الماضية وقضايا
قياساتنا معا كقولنا الاربعة زوج اربع وسط حاضرة في الزهراء وهو النقام
بما وسين وكل ما كان كذا فهو زوج فالاربعة زوج والثلاث من الغناعات
يخمس الجدل وهو قياس جنس مؤلف من مقدمات مشهورة مفصل
وتختلف باختلاف الازمان والامكنة وبغيرها والمطابقة قياس مؤلف
من مقدمات مقبولة غير متفق عليها كقوله في اول او مطنونة فينا اعتقادا واجبا
كل فاطمة تنشر ث الزات وما تنشر ث الزات نهدم والشعر قياس
مؤلف من مقدمات تنسب ط منها النفس نحو الخرسية او تنقص نحو العسل

يخجل

سبب في هذا انما جازية في هذا
كل من سبب الاضطراب في هذا
وكل من سبب الاضطراب في هذا

بما في قوله
بما في قوله
بما في قوله

١٢ ١١ ٢١

والمفاد في هذا هو وجه القبط لا الحرف العقل

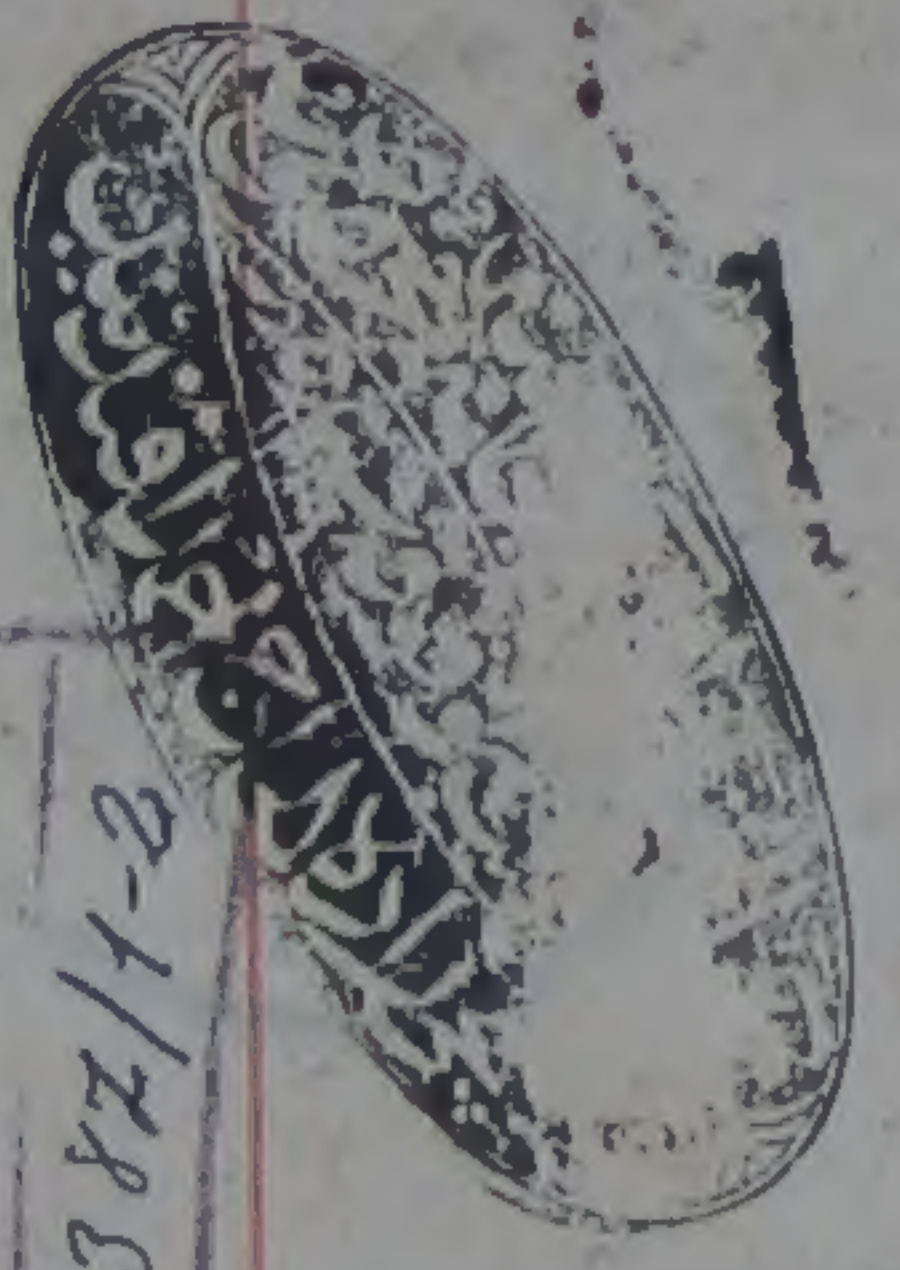
مرة متوالة والمفاد في هذا هو وجه القبط لا الحرف العقل
يكون مقادير سبب سبب في المقدمات المشهورة وبسبب شاذية
او مقدمات وهمة كاذبة كما يقال ان وراء العالم قضاء لايتا هي وهذه ايضا
ان قولنا بالكم سبب سبب وان قولنا بالجليل سبب شاذية فالمفاد في هذه
في القسمين السبب والمشاغبة والعودة الى المقدمات المشهورة بالبرهان لا غير
لان تحصيل العقائد الحقيقية وتسهيل العقائد الباطلة ليس الا به ولكن هذا امر
في المنطق يتحتم منه بالاعتقاد الحق ولا ذل العقائد

سبب

مصاد

في المنطق يتحتم منه بالاعتقاد الحق ولا ذل العقائد

الباطلة وحشرنا في زهرة قبيح
والصالحين وتبوانا
في اعلى عليين مع
البيين و
المرسلين
من الله
الطيبين
والجود
محمد
عليه السلام
والف
م



منها طبع كات وكذا في صيدان
الانسان وصدده صيدان

ولكن

382/1-2
Süleymaniye Kütüphanesi

5795

